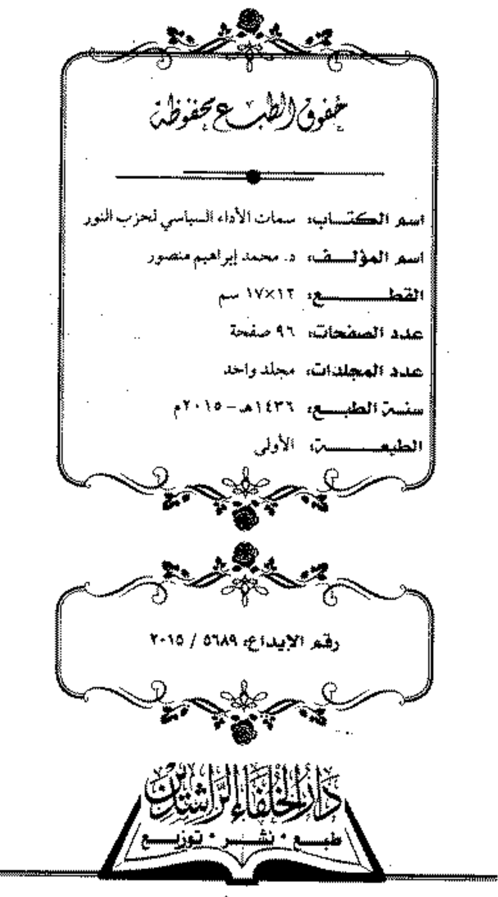
سمات الأداء السياسي

لحزب النور



د/ محمد إبراهيم منصور





اسم الكتاب: سمات الأداء السياسي لحزب النور

اسم المؤلف: د. محمد إبراهيم منصور

القطع: ١٢×١٧ سم

عدد الصفحات: ٩٦ صفحة

عدد المجلدات: مجلد واحد

سنة الطبع: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٥٦٨٩ / ٢٠١٥

دار الخلفاء الراشدين

طبع • نشر • توزيع

الإسكندرية أبو سليمان ش عمر أمام مسجد الخلفاء الراشدين

الإدارة: ٠١٠٠٥٠١٣١٥١ - المبيعات: ٠١١٢٠٠٠٤٦٤٦

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن حزب النور خاض غمار السياسة في مرحلة حساسة من تاريخ مصرنا الحبيبة، وقد كان للحزب مواقف مشرفة -بفضل الله- شهد المنصفون والعقلاء بسببها للحزب بالوطنية وإعلاء المصلحة العامة على المصالح الخاصة.

قد كان لأداء الحزب عدة سمات مَن فهمها جيدًا استطاع أن يتعرف على مغزى كل موقف وأن يتوقع موقف الحزب فيما يستقبل من أحداث.

وفي هذه الرسالة نحاول أن نذكر تلك السمات مع بيان مواقف الحزب الدالة عليها، ومن أراد الاستزادة من المواقف وكواليسها فليراجع كتاب «مواقف حزب النور وقائع وكواليس»[1].

* * * *

(١) طبعة دار الخلفاء الراشدين.

خلفية فكرية لابد من الوقوف عليها

قبل أن نذكر أهم سمات الأداء السياسي لحزب النور لابد أن ننوه إلى أمر هام وهو أن الكتلة الصلبة التي أسست حزب النور كانت تنتمي إلى الدعوة السلفية؛ ولذلك فإن السمات العامة للدعوة السلفية تلقي بظلالها على السمات العامة لحزب النور في أدائه السياسي.

ونذكر هنا أربعة من أبرز سمات الدعوة السلفية، والتي كان لها الأثر الواضح في الأداء السياسي لحزب النور:

١ - الإصلاح التدريجي من القاعدة لا فرض التغيير من القمة، والإصلاح من القاعدة الشعبية يستلزم التواصل معها بكل وسائل وسبل التواصل، وعرض الرؤية الإصلاحية بوضوح وإقناع لا بالفرض والإجبار، بخلاف التغيير من القمة فإنه يستلزم التلون حتى يصل إلى القمة، فإذا وصل إليها كان همه الأكبر السيطرة على مفاصل القمة ليتمكن من فرض

رؤيته بلا منازع، ويكون التغيير بالفرض والإجبار لا بالعرض والإقناع، فيؤدي هذا إلى صراعات هائلة تنتهي بفشله أو إفشال الدولة نفسها.

٢- نبذ العنف بكل صوره والانحراف الفكري بكل درجاته؛ وذلك لأن العنف والانحراف الفكري هما سببان رئيسيان للدمار والخراب لا الإصلاح والبناء، والدعوة السلفية دعوة إصلاحية في المقام الأول.

٣- تعظيم أمر الدماء والبعد عن أسباب الفتن والفوضى؛ لأن هذا كله يتنافى مع الإصلاح الحقيقي بل هو الإفساد بعينه.

٤- اعتبار مؤسسات الدولة مكونات من المجتمع لا من خارجه لها ما لها وعليها ما عليها؛ فلا عداء بين أبناء الدعوة وبين تلك المؤسسات، وأما ما يوجد فيها من قصور وخلل فإنه يعامل بنفس نظرية الإصلاح التدريجي أيضًا كالمجتمع تمامًا لا الصدام والهدم.

* * * *

سمات الأداء السياسي لحزب النور

من السمات البارزة للأداء السياسي لحزب النور والتي كانت من عوامل نجاحه وحقق من خلالها إنجازات شهد بها العقلاء والمنصفون:

١- أن الحزب يرى حتمية توسيع دائرة تحمل المسؤولية.

٢- اعتماد الحزب سياسة الإصلاح التدريجي لمؤسسات الدولة لا الصدام معها.

٣- انتهاج السياسة البناءة سواء كان في صفوف المعارضة أو الموالاة.

٤- إصرار الحزب على العمل بكل ما أوتي من قوة للحفاظ على استقرار الدولة ومنع انزلاقها في مستنقع الفوضى والحرب الأهلية باسم الدين.

٥- الحفاظ على الثوابت مع المرونة المبنية على قواعد السياسة الشرعية في التعامل مع الواقع.

٦- مزاحمة المبادئ السياسية الخاطئة بالمبادئ الصحيحة، والعمل على الانتقال التدريجي لها من طور النظرية إلى طور التطبيق.

٧- تقديم الصالح العام على المصالح الحزبية الخاصة.

٨- حزب النور يعي جيدًا حجم المخاطر التي تحيط بالدولة المصرية، ويطلع بدوره المنوط به في العمل على حمايتها من تلك المخاطر.

وإليك بيان هذه السمات:

السمة الأولى: أن الحزب يرى حتمية توسيع دائرة تحمل المسؤولية:

فقد كانت رؤية حزب النور أن الواجب على الإسلاميين حين شكلوا أغلبية البرلمان توسيع دائرة تحمل المسئولية؛ بحيث تشارك فيها القوى السياسية الوطنية والكفاءات من كل الاتجاهات؛ وذلك لتحقيق الأمور الآتية:

١- الاستفادة من الكفاءات الوطنية وإشراكها في بناء الدولة يعطي رسالة واضحة أن الإسلاميين ليسوا إقصائيين،

وأنهم جاذبون للكفاءات لا طاردون لها خاصة وأن التركة ثقيلة لا يستطيع الإسلاميون تحملها وحدهم ولو مجتمعين، فكيف إذا انفرد فصيل منهم بذلك؟!

٢- كما أن احتواء هذه الكفاءات الوطنية يشعرهم بالانتماء وبدورهم في بناء دولتهم مما يسهم في الإسراع بتحريك عجلة الإنتاج والتقدم بالبلاد.

٣- احتواء القوى السياسية الوطنية في ائتلاف يضيق المساحة السياسية التي يمكن أن تتحرك عليها المعارضة الهدامة؛ لأنه ما من نظام إلا وله ثلاثة أنواع من المعارضة:

أ- معارضة بناءة وهي التي تدعمه في المواقف التي تراها صائبة وتناصحه عند طلب النصيحة وكذلك المواقف التي تراها محتملة، وتعارضه بأساليب المعارضة المشروعة في المواقف التي تراها تضر بالصالح العام للبلاد.

ب- معارضة هدامة وهي التي تعمل على تشويه المواقف الجيدة للمنافس، وتحاول توريطه فيما يضره ولو على حساب مصلحة البلاد، والتشنيع عليه في المواقف المحتملة للخطأ

والصواب، واستخدام كل سبل المعارضة المشروعة وغير المشروعة لتعطيل مسيرته حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة الدولة كلها أو كان يصب في مصلحة أعدائها.

ج- معارضة مترقبة فلا هي بناءة تدعم المواقف الجيدة وتحاول تقديم النصيحة من أجل الصالح العام، ولا هي هدامة تحاول نصب الفخاخ والشراك.

ومن المحددات المهمة لنسب تواجد الأنواع الثلاثة من المعارضة هو أداء النظام وقدرته على إشراك أكبر قدر من الكفاءات والقوى السياسية وإدارة حوار وتفاعل مستمر مع الجميع.

ومن فوائد توسيع دائرة تحمل المسؤولية أيضًا:

٤- توسيع القاعدة الشعبية المقتنعة بالأداء الواثقة في إدارة الدولة وإنقاذ هذه القواعد من تلاعب المعارضة الهدامة بها.

٥- تمكين الرئاسة والحكومة من مصارحة المجتمع بحقيقة الحالة الاقتصادية للبلاد، مما يجعل الشعب يصبر ويتعاون مع الدولة وتقل الإضرابات والاعتصامات ويسود

الأمن وتتحرك عجلة الإنتاج.

٦- إذا حدث نجاح كان هذا محفزًا للجميع للعمل والمضي قدمًا مع التعاون والتكاتف بين القوى الوطنية.

من أجل هذا كان:

أ- الموقف المشهور لحزب النور في أول يوم في مجلس الشعب ٢٠١٢ حين سحب أعضاءه من انتخابات اللجان حتى يتم الجلوس مع كل القوى السياسية المشاركة في المجلس لتشارك في مكاتب اللجان لتتم الاستفادة من جميع كفاءات المجلس، وهذا الموقف يشهد الجميع به لحزب النور (من أول يوم سياسة) كما يحلو للبعض أن يقول وإن كانت هذه المقولة فيها نظر كبير؛ فقد شاركت الدعوة السلفية من قبل كجماعة ضغط، لكنها لم تشارك في الانتخابات لعدم جدواها في ذلك الوقت، وقد كانت الكثير من القوى السياسية مقاطعة للانتخابات لنفس السبب.

ب- ومن المواقف التي تدل على سمة توسيع دائرة تحمل المسؤولية أيضًا: اعتراض حزب النور على سحب الثقة من

حكومة الدكتور الجنزوري، وعرض مبادرة بتعديلات عليها لمنع الصراع مع مؤسسات الدولة في هذا الوقت الحرج، ولأن الانتخابات الرئاسية كانت على الأبواب والدخولُ في صراع كهذا كان سيعرقل المسيرة، خاصة وأنه في حال سحب الثقة من الحكومة كان الإخوان سيصممون على تشكيل حكومة على طريقتهم التي لا تراعي توسيع دائرة تحمل المسؤولية؛ مما يجعل الحكومة تنسب إلى التيار الإسلامي مما يعطي انطباعًا للكافة عن التيار الإسلامي أن قضيته الأولى والأخيرة هي الاستحواذ على كل شيء؛ البرلمان ثم الحكومة ثم هو يستعد للرئاسة أيضًا.

ج- ومما يدل على تلك السمة: أيضًا ما كان من رؤية حزب النور في اختيار المرشح للرئاسة أن يكون أقرب إلى التوافقية منه إلى الانتماء التنظيمي للإخوان أو لغيرهم، ولذلك وقع الاختيار على الدكتور أبو الفتوح؛ لأننا وجدنا أنه يجمع أطيافًا من القوى الثورية والوطنية حوله، وفي نفس الوقت يلتف حوله أطياف من التيار الإسلامي.

وحين جاءت الإعادة بين الدكتور مرسي والفريق شفيق كان الاختيار دعم الدكتور مرسى لكن بشروط على رأسها: توسيع دائرة تحمل المسؤولية، وتوسيع دائرة المشورة، وإشراك الجميع في العملية السياسية، إلا أن الإخوان لم يلتزموا بهذا واعتمدوا المعادلة الصفرية في إدارة الدولة -أنا مائة بالمائة، والباقي لجميع القوى السياسية يساوي صفر-.

وهذا قاد القوى السياسية إلى معادلة صراع البقاء -إما أنا وإما أنت طالما أنك لا تقبل الشراكة في تحمل المسؤولية- اشتد الصراع واحتدم، واستخدمت فيه كل الأساليب من الطرفين، وانتهى الأمر بسقوط دولة الإخوان، ومع ذلك لم يقبلوا وساطة أحد لترك المعادلة الصفرية والقبول بحلول وسط حتى لا يعاملهم الطرف الآخر بمعادلة صراع البقاء؛ لأن صراع البقاء أصبح بعد سقوط دولة الإخوان صراع بين جماعة الإخوان ومن تعاطف معهم وبين الدولة، ولن يقبل أحد أن يفرض على الدول أن تكون طرفًا في معادلة صراع بقاء مهما كان الطرف الآخر في المعادلة.

السمة الثانية: اعتماد الحزب سياسة الإصلاح التدريجي لمؤسسات الدولة لا الصدام معها:

وذلك لأن أصحاب المناهج الإصلاحية عندهم حس الدولة وأهمية بقائها وتماسك بنيانها المتمثل في استقرار مؤسساتها وعدم انقسام مجتمعها، ولذلك يعملون بكل جهدهم للحفاظ على بقاء مؤسسات الدولة واستقرارها حتى لو وقع عليهم بعض الظلم والجور منها، وحتى لو كان منها من يقع في بعض المخالفات والأخطاء؛ فيقومون بدورهم المستطاع في إصلاح الخلل ومعارضته، لكن لا يعملون أبدًا على هدم تلك المؤسسات، بل يقومون بدورهم في حمايتها ممن يعمل على هدمها؛ فهم يفرقون بين المعارضة البناءة والعمل على الإصلاح التدريجي للمؤسسات قدر الطاقة والاستطاعة وبين الهدم وزعزعة الاستقرار.

وحس الدولة والعمل على بقائها واستقرارها ليس بدعًا من الفكر والمنهج وإن احتمل في سبيل ذلك بعض الخلل والقصور بل والمظالم التي تقع، وإنما هذا الفكر والمنهج

نابع من قواعد السياسة الشرعية، والذى يقرأ التاريخ السياسي الإسلامي يجد هذا المنهج في التعامل مع كيان الدولة والحفاظ عليها وإن احتمل في سبيل ذلك ما احتمل دفعًا لاضطراب البناء الداخلي للدولة.

ويكفي للتدليل على هذا:

- احتمال النبي ﷺ لوجود المنافقين في المدينة وعدم الدخول في الصدام معهم حفاظًا على الاستقرار الداخلي للدولة.

- وكذلك تقديم علي بنْ أبي طالب رضي الله عنه لم شمل الدولة وحفظ استقرارها الداخلي على البداية بالقصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه.

- وكذلك محاولات العز بن عبد السلام للإصلاح في أواخر الدولة الأيوبية حتى تمكن من الدفع بقطز لتولي أمر البلاد ففتح الله به فتحًا عظيمًا بالانتصار على التتار، ولو انتهج العز بن عبد السلام منهج المفاصلة والعداء وترك النصيحة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وما يمكن أن يسمى

بالمعارضة البناءة لما وصل إلى هذه النتيجة المبهرة، بل وربما كان قاد بعض الشباب المتحمسين للصدام مع الدولة وأدى إلى انهيارها وتمكن التتار منها.

السمة الثالثة: انتهاج السياسة البناءة سواء كان في صفوف المعارضة أو الموالاة:

والسياسة البناءة لها أربعة أركان سواء كان صاحبها جزءًا من الموالاة أو من المعارضة، تلك الأركان هي:

أ-دعم القرار والموقف الصحيح حتى لو كان من المنافسين السياسيين له؛ لأن الموقف أو القرار الصحيح الصائب سيصب في المصلحة العامة وهي مقدمة على المصالح الخاصة.

ب- تقديم النصيحة في حالة القرارات المحتملة للتصويب والتخطئة -التي لا نجزم بخطئها وضررها- فتقدم النصيحة بوجهة نظرنا، ولا نعمل على تشويه ذلك الموقف المحتمل؛ لأنه يحتمل أن يكون هو القرار الصائب ويكون التشويش عليه مانع من تفاعل الشعب معه مما قد يؤدي إلى إفشاله وهذا ليس في المصلحة العامة.

ج- عدم التأخر في تقديم النصيحة الخالصة للدولة في المشكلات التي تواجهها والتي يكون لنا رؤية في حلها، أو نستطيع أن نشارك بأنفسنا في حلها.

د- المعارضة للقرارات والمواقف التي نراها ضد مصلحة البلد أو تحمل ظلمًا لأحد فنعارضها معارضة منضبطة بضوابط المعارضة البناءة المثمرة، لا المعارضة التي تزيد الأمر تعقيدًا.

وهذه السياسة رباعية الأركان هي التي انتهجها الحزب مع الدكتور مرسى وحزبه -حزب الحرية والعدالة- طوال فترة حكمه، فكان الدعم في المواقف الصائبة والنصيحة التي كنا نقدمها كل أسبوع لمكتب حزب الحرية والعدالة وكل أسبوعين لمكتب الرئيس والتي تتضمن تعليقاتنا على القرارات والمواقف المختلفة ومقترحاتنا لحلول المشكلات المختلفة واستعدادنا للمشاركة في الحلول، وظل هذا لمدة ستة أشهر من حكم الدكتور مرسي - حتى يناير ٢٠١٣- لكن دون استجابة تذكر؛ مما أدى إلى تفاقم المشكلات على

الأرض، حتـى وصل الأمـر إلى العزل الشـعبي الكامل لأبناء التيار الإسـلامي، وبدأ اسـتهداف الشـباب الإسلامي بالأذى والتضييق وفقد أهم ميزاته وهي انخراطه في المجتمع والتفاف الناس حوله وانقلب هذا إلى عداء.

وبدأت الاضطرابات تزداد مع عجز حكومة د/ هشام قنديل أن تتعامـل مع الموقف، وكانت الأزمـة الخطيرة التي حدثت في يناير ٢٠١٣ والتـي ظهر في مشـهدها البلاك بلـوك والقتل وإسـالة الدمـاء والاضطرابـات والاعتصامـات التي سـادت حتي اشـتعلت مدن القناة كلها، مما اضطـر الرئيس بعد طول انتظـار إلـى إعـلان حالـة الطـوارئ وحظـر التجـوال، وكان الـرد من البـلاك بلـوك والمعارضيـن والمخربين الإسـتهانة بهـذا القرار، مما كان رسـالة واضحة بأن هيبة الدولة سـقطت وتغولـت عليهـا الفوضي والبلطجـة حتى خـاف الناس على أموالهـم وأعراضهم، وفي نفس الوقـت لم تقدم الدولة حلولًا ناجـزة لهـذه الحالة؛ بل كانـت تراهن على انتهـاء هذه الأزمة مع طـول الوقت وهذا في غاية الخطـورة؛ لأن طول النفس في

الأزمات إنما يكون محمودًا إذا لم يكن هناك طرف ثالث يتضرر وهو الشعب؛ لأن الشعب حينئذ سيسخط على طرفي الأزمة، لكن سيكون سخطه على الطرف الذي بيده الإدارة أكثر؛ وذلك لأن الشعب انتخبه من أجل أن يرفع عنه الأذى لا من أجل أن يصبر ويحلم على من يؤذيه.

لذلك كانت رؤية حزب النور طرح الحلول لا طول النفس، فأطلق الحزب مبادرته الشهيرة محاولة منه؛ لإيجاد الحلول بالحوار حول أسباب كل الأزمات التي تم تجاوزها قبل ذلك والتي اجتمعت وكونت هذه الأزمة.

مبادرة تدعو إلى حوار صادق بنّاء للخروج من أزمة كادت أن تسقط هيبة الدولة وتراق فيها الدماء البريئة.

جاءت المبادرة في مرحلة حرجة للغاية؛ فقد كان المشهد كالتالي:

١- حكومة ضعيفة وموارد قليلة ومطالب شعبية هائلة.

٢- تربص الخصوم السياسيين، وقصف إعلامي منظم يوفر له الفشل الإداري والسياسي مادة خصبة يمكنه أن يقيم عليها

حفلاتــه الليليــة، وفي المقابــل الإعلام الذي ينتمي للإســلاميين والــذي يدافع ويــبرر فقط، وكثيــرًا ما يكون على خــلاف الواقع الذي يراه المواطن البسيط في حياته اليومية في الظاهر على الأقل.

٣- اســتمرار الحكومــة والإدارة في فتــح جبهــات خصــوم كل يوم على مســتوى مؤسســات الدولة وعلى مستوى القوى السياسية.

٤- شــلل في الجهاز الإداري للدولة يزداد كل يوم (بسبب المســارعة الواضحة مــن قبل جماعة الإخوان للســيطرة على مفاصــل الدولــة) بالتقديم الواضــح للولاء علــى الكفاءة مما أفقــد الكفاءات الثقة في القيادات فأصيــب الجميع بالإحباط، بــل وتمنــي الفشــل للنظــام، القائم الــذي يرونه غيــر منصف ولا عادل.

٥- كل هذا وغيره أدى إلى فشل ذريع في تلبيه أبسط حقوق المواطن البسيط من السولار والبنزين والكهرباء.

٦- وفي نفــس الوقــت تصاعــدت حدة الانفــلات الأمني؛ فأصبــح المواطن غير آمن علــى نفســه أو أولاده أو متطلبات

حياته، وكل هذا الفشل استطاع الإعلام والخصوم السياسيون أن يلصقوه بالتيار الإسلامي بكل أطيافه، بل استخدم البعض هذا كذريعة للتشكيك في المشروع الإسلامي برمته؛ مما أدى إلى أمر في غاية الخطورة؛ وهو عزل شباب التيار الإسلامي شعبيًا، بل أصبح كل من له سمت إسلامي هدفًا للسخرية والاستهزاء في الشارع والسوق والمصنع، وصارت هناك نفرة شعبية شديدة من أبناء التيار الإسلامي على خلفية أنهم هم السبب في كل ما يحدث؛ لأنهم هم الذين دعوا المواطنين إلى انتخاب د. مرسي، وأصبحت اللحية والنقاب في مرمى التهم والاستهزاء، بل والاعتداء، وتجرأ الناس عليهم في طوابير البنزين والسولار والخبز وغيرها، وانقسم الشارع حقيقةً إلى إسلاميين وشعب.

٧- ثم لاح في الأفق أمر في غاية الخطورة؛ وهو محاولة استنساخ ثورة يناير عن طريق حراك شعبي وإن كان ضعيفًا في ذلك الوقت، لكن تزامن معه محاولة إحداث حالة من الفوضى واسعة النطاق بإعلان ما يسمى بالبلاك بلوك التي تتحرك

في وضـح النهار فتقطـع الطرق وتهاجم الأماكـن الحيوية، بل واسـتغلت الحكم الصادر في مذبحة ستاد بورسعيد وأشعلت مـدن القناة بأكملها بالحرق والتخريـب وترويع الأهالي؛ مما اضطر د. مرسـي إلى إعلان الطوارئ وحظر التجوال، فأعلنوا من جانبهم عدم الالتزام بذلك وخرجوا إلى الشوراع مع بداية حظر التجوال ليقيموا دورة كروية في تحدٍ واستهتارٍ، مما أظهر للجميع عجز الدولة الكامل، فدعا د. مرسـي القوى السياسـة للحـوار للخـروج مـن الأزمـة، فأطلق حـزب النـور مبادرته الشهيرة والتي دارت فلسفتها حول ثلاثة أمور:

أ- فتح حوار مع الجميع حول كل المشاكل العالقة.

ب- خلـط أوراق المشـهد الاستقطابي؛ فبـدلًا مـن أن يكـون الإسـلاميون في جهة وعامة الشـعب في جهة -بسـبب فشـل الحكومة التي تنسب للإسـلاميين- يتم تشكيل حكومة ائتلافيـة لا تنسـب إلـى فصيل بعينـه، فإذا نجحـت كان ذلك نجاحًا للجميع وإنقاذًا للدولة، وإذا فشلت طالب الإسلاميون مع الشعب بتغييرها.

ج- يتراجع الرئيس خطوة للخلف، ولا يصبح في مرمى سهام خصومه السياسيين، بل يكون هو ملاذ الشعب عند فشل الحكومة؛ فيغيرها بحكومة أخرى إذا لزم الأمر، وفي نفس الوقت لا يكون شباب التيار الإسلامي مسئولًا أمام الشعب عن فشل الحكومة؛ بل يصبح هو وعامة الشعب في خندق واحد؛ إذا نجحت الحكومة كان بها، وإذا فشلت طالب مع الشعب بتغييرها، لكن كان الرد من أصحاب الفلسفة الأخرى -الإخوان ومن معهم- أن قالوا: ما كان ينبغي أن تطرحوا هذه المبادرة؛ لأن الزمن كفيل بإضعاف المعارضة، وكأن الشعب خارج نطاق حسابات هذه الفلسفة.

السمة الرابعة: إصرار الحزب على العمل بكل ما أوتي من قوة للحفاظ على استقرار الدولة، ومنع انزلاقها في مستنقع الفوضى والحرب الأهلية باسم الدين:

فقد تسببت طريقة إدارة الإخوان للدولة وأسلوب تعاطيهم للأزمات التي واجهتهم في حدوث استقطاب حاد

على أربع مستويات:

أولًا: على مستوى القوى السياسية:

استقطاب من أقصى طرف إلى أقصى الطرف الآخر؛ فمن جهة نجد الحرية والعدالة ومن يدور في فلكها، وفي الجهة الأخرى المعارضة التي أصبح الملعب الذي تتحرك عليه واسعًا جدًا بسبب الأداء الإقصائي للحكومة والرئاسة.

ثانيًا: على مستوى مؤسسات الدولة:

أصبحت كثير من مؤسسات الدولة بمثابة جبهات في المشهد؛ فصارت جزءًا من المشكلة بدلًا من أن تكون عوامل أساسية في الحل.

ثالثًا: على مستوى الإعلام:

حدة الاستقطاب السياسي هذه أدت إلي استقطاب إعلامي؛ فإعلام من جهة يصب جام غضبه على الحكومة وأدائها ومؤسسة الرئاسة وتحركاتها، ولا يرى إلا عيوبها ويضخم من تلك العيوب، وفي المقابل إعلام يبرر فقط ويبحث عن الأعذار المقبولة وغير المقبولة.

رابعًا: على المستوى الشعبي:

انقسم الشارع لإسلاميين وشعب، ليس إسلاميين وعلمانيين كما حاول الإخوان أن يصوروه؛ بل شعب بأطيافه المختلفة يرى أن الإسلاميين أصبحوا السبب في أزمته؛ أما الإخوان فلأنهم في سدة الحكم ولم يستطيعوا تلبية رغباته ولا رفع معاناته، وأما السلفيون فهم السبب في وصول الإخوان إلى الحكم؛ فهم الذين حثوا الشعب على انتخابهم، وبالتالي صار الانتقاد موجه لجميع الإسلاميين.

بدأت الأزمة تتفاقم وأخذت المعارضة في الاستعداد لحشود ٣٠ يونيه؛ فتقدم حزب النور بالنصيحة للرئاسة من خلال قيام قيادات الحزب بزيارتين متتاليتين لمكتب رئيس الجمهورية، كما تقدم بالنصيحة أيضًا لحزب الحرية والعدالة من خلال لقاءات أسبوعية في مكتبهم بالقاهرة، وتقدم الحزب أيضًا بالنصيحة للأحزاب التي تنتمي للتيار الإسلامي من خلال اجتماعين حضرهما مع هذه الأحزاب، وبين الحزب في ذلك الوقت مخاطر حشد الإسلاميين مقابل حشود

المعارضة، والتي تتلخص في:

أولًا: التسبب في تماسك جميع مكونات المعارضة وتكتلها وتصدير متطرفي العلمانيين لقيادتها.

ثانيًا: خطورة إقحام الإسلام والإسلاميين كطرف في معادلة الشعب في الطرف الآخر منها؛ وذلك لأنهم من أجل أن يجمعوا الحشود الموالية لابد أن يحشدوهم علي عنوان عاطفي يسهل الاجتماع والالتفاف حوله، ولن يستطيعوا الحشد بقوة إلا باستدعاء البعد الشرعي في الحشد ليزيد الحشد؛ حتي يمكن تجاوز الأزمة من خلال القفز بالحشد علي الحشد، ولهذا كان الحرص علي وصف الحشود بوصف يضفي الشرعية على الحشود الموالية للإسلاميين مقابل غير الإسلاميين (أنصار الإسلام مقابل أعداء الإسلام)، وسيتم استدعاء ألفاظ الإيمان والكفر والصدق والنفاق والولاء والبراء وغيرها من الألفاظ والمصطلحات التي تستدل خطأً بالآيات والأحاديث وأقوال أهل العلم في غير مواضعها، ويتم إقحام الإسلام كطرف في معادلة الشعب في الطرف المقابل منها.

ثالثًا: الدخول في مربع العنف والعنف المضاد:

وذلك لأن الحشود الشعبية في مقابل الحشود الشعبية سيؤدي إلى الاحتكاك والتصعيد والصدام، ممّا يقود إلى العنف والعنف المضاد الذي لا يمكن توقع مدى خطورته، وإلى أين ينتهي، ومما يزيد العنف خطورة: دخول التوصيف الشرعي للحشدين؛ إسلاميين مقابل غير إسلاميين؛ مما يؤدي لاستدعاء التاريخ الماضي لبعض الحركات الإسلامية من العنف والاستهانة بأمر الدماء والتكفير، وهذا له خطورته على مستقبل الحركات الإسلامية في المجتمع، ولا يمكن أن نخاطر بمستقبل الدعوة إلى الله بهذه الطريقة خاصة وأن هذا المناخ الذي سينتج عن هذا التوجه هو المناخ الذي تنمو فيه ظواهر الانحراف الفكري والسلوكي؛ من التكفير والاستهانة بالدماء وغيرها، وتكون المصيبة أكبر حين تخفق حشود الإسلاميين وتفشل في تحقيق أهدافها مما يدفع الشباب الذي تم جمعه وتحميسه وشحنه عاطفيًا إلى اليأس والإحباط ويصبح فريسة لدعاة العنف والتكفير

والتفجير الذين تم استقطابهم هم الآخرون وإشراكهم في المشهد لتكثير العدد بهم، واستخدامهم كفزاعة في مناخ ملتهب، وهم في أشد الشوق إليه حيث يجدون ضالتهم؛ وهم الشباب الثائر والمحبط في نفس الوقت؛ مما يسهل تجنيده ليكون أداة للتخريب والعنف، ويؤول بنا الأمر إلى أن نكون أداة لتخريب بلادنا، أو على الأقل نكون قد صنعنا أو شاركنا في صناعة المناخ لذلك.

لكننا لم نجد من يسمع لا من الحرية والعدالة والأحزاب التابعة له ولا من مكتب الرئيس نفسه، فطلبنا لقاء مكتب الإرشاد، فجاء بالفعل مكتب الإرشاد يوم ١٦/ ٦/ ٢٠١٣، وبيّنا لهم حقيقة الأمر، وأنه لابد من:

أولًا: الاعتراف بأن الأمر صار خطيرًا لا يمكن تجاوزه إلا بحلول تناسب الموقف؛ لأن الصدام مع المعارضة التي اكتملت أركانها لن يزيدها إلا اشتعالًا، خاصة وأن هناك أسباب حقيقية عند عامة الشعب تدعوه إلى الخروج والاحتجاج، مما سيمكن قادة المعارضة من توظيف تلك الاحتجاجات وتوجيهها.

ثانيًا: أن يوافق الإخوان على حزمة حلول حقيقية للأزمات التي تراكمت، وبالتالي يمكننا من خلالها أن نستعيد القواعد الشعبية التي لم تخرج اعتراضًا على الإسلام أو الشريعة أو حتى الإخوان، وإنما أخرجهم اليأس والإحباط بسبب تكرار الأزمات التي لا تلوح في الأفق حلول لها.

وكذلك يوافق الإخوان على حلول تعطي أملًا للقوى السياسية الوطنية والكفاءات الذين شعروا بالإقصاء الذي اضطرهم إلى أن يذهبوا إلى الجهة الأخرى ويتضامنوا مع القلة القليلة التي تريد فعلًا هدم البلد؛ لمعاداتها لكل ما هو إسلامي.

عرضت الدعوة فعلًا مجموعة حلول إذا وافق عليها الإخوان تحركنا من خلالها على جميع الجهات للخروج من الأزمة خاصة وأن الكثير من المعارضين كان مستعدًا لذلك، إلا أننا فوجئنا أنهم شبه مغيبين عن الواقع، وكان من سمات هذه الغيبوبة أنهم صوروا المشهد على أنه صراع بين الإسلاميين وغير الإسلاميين وحرب ضد الإسلام،

متجاهلين مكونات المعارضة المختلفة، والتي معظمها ليس ضد الإسلام أصلًا، وإلا فهل الذي يرى أن حكومة قنديل فاشلة وينبغي تغييرها يكون ضد الإسلام؟! وهل الإنسان البسيط الذي يخرج متظلمًا من انقطاع الكهرباء يعد فعله هذا خروجًا على الإسلام؟! وهل الذي يخرج مطالبًا بالبنزين والسولار يعد محاربًا للإسلام؟! وهل يعد خصوم الإخوان الذين يبادلونهم الخداع السياسي لا من أجل أنهم إسلاميين، وإنما من أجل أنهم خدعوهم سياسيًا، هل هذا يعد حربًا على الإسلام؟! وماذا نسمي الإخوان حين خدعوهم ولم يوفوا لهم بعهودهم؟ نعم نحن لا نرى هذه الطريقة مقبولة من هذا الجانب ولا من الآخر، لكننا نريد التوصيف الصحيح للتصرف فقط.

ومما يدل على الغيبوبة أيضًا:

أنهم قالوا: إن حركة تمرد التي أحدثت هذا الحراك لم يوقع لها على مستوى الجمهورية إلا ١٥٠ ألفًا فقط، ولن يخرج في ٣٠/ ٦ إلا ٥٪ منهم أي ٥-٧ آلاف!! وقالوا لنا:

لا تشغلوا بالكم، ونحن لم نأتكم من أجل ٣٠ يونيو!! وإنما من أجل التواصل فقط!!.

فأصابنا إحباط ويأس أن نصل إلى حلول حقيقية للأزمات، فسلمناهم نصائحنا التي بلورنا أهم نقاطها في بيان أذعناه بعد هذا اللقاء، والذي كان مما يحتويه:

١- عدم إظهار التحدي للمعارضة بإعلان حركة المحافظين التي كانوا ينوون إعلانها، والعجيب أنهم بمجرد أن انصرفوا من عندنا أعلنوا حركة المحافظين التي ما زادت الطين إلا بللاً؛ فأخرجت جموع الناس محتجين على هذا العناد والإصرار على الاستحواذ والقبض على مفاصل الدولة، فخرجت الجموع ومنعت أغلب هؤلاء المحافظين من دخول مقار أعمالهم.

٢- مراجعة التعيينات التي تمت علي أساس الثقة، وبهذا يتم تهدئة أحد مكونات المعارضة وهم معظم الجهاز الإداري للدولة، وكذلك استيعاب القوى السياسية الوطنية.

٣- وكان من بين هذه المقترحات «حكومة تكنوقراط»

يمكن من خلالها استيعاب الكفاءات الهاربة وطمأنة المكون الشعبي في المعارضة بأن هناك حكومة يمكنها أن تبحث في حل أزماته.

٤- اعتماد خطاب تصالحي لا تصادمي؛ مما يقلل من حدة التكتل الإعلامي والسياسي المضاد.

لكننا وجدنا منهم التصميم الواضح على المضي قدمًا في طريق التصعيد بالحشود مقابل الحشود، وقالوا أن المعارضة لن تستطيع أن تحشد هذه المرة كما لم تستطع في أربع وعشرين مليونية سابقة.

فسألناهم سؤالًا: ماذا ستفعلون لو خرج الناس بأعداد كبيرة مثل الأعداد التي خرجت ضد مبارك وانضمت إليها مؤسسات الدولة خاصة الجيش كما حدث في الخامس والعشرين من يناير؟!

فقال أحدهم: نحن مستعدون لتقديم عشرة آلاف شهيد، وقال آخر منهم: لا بل مائة ألف شهيد.

فتبخرت جميع آمالنا في الوصول إلى حلول تمنع القطار

الذي تتسارع خطاه إلى الهاوية وقادته مصرون على المضي قدمًا غير مبالين بنصح الناصحين ولا تحذير المحذرين.

وانتهى اللقاء على هذا، وبدأ الانقسام الشعبي يزداد حدة وبدأ اعتصام رابعة العدوية تحت شعار نصرة الإسلام والشريعة والشرعية ضد أعداء الشريعة والشرعية، وتم تعميم الألفاظ التي سجلت لبعض قادة المعارضة ممن يتبنون معارضة الشريعة وسحبها على جميع المعارضة مما أثار الاستياء والتحدي والإصرار في صفوف المكونات الشعبية والسياسية التي لا تتبنى هذه الألفاظ.

وفي كل هذه الظروف استمر النصح والتواصل بين قادة حزب النور وبين حزب الحرية والعدالة والإخوان والرئاسة لكن بلا جدوى.

وفي ليلة ٣٠/٦ استدعى الرئيس رؤساء الأحزاب الإسلامية للقاء عاجل، وأعد حزب النور النصيحة اللازمة للرئيس لبيان خطورة الوضع والحلول المقترحة التي يمكن بها الخروج من الأزمة، وذهب الأمين العام للحزب

-المهندس جلال مرة- للاجتماع، وكانت المفاجأة أن هناك مبادرة مقدمة للرئيس من الجيش الذي يمكنه بالتعاون مع الأحزاب السياسية أن ينهي الأزمة، وكانت بنود المبادرة تدور حول تغيير الحكومة والنائب العام، وانتخابات برلمانية نزيهة، وميثاق شرف إعلامي، إلا أن المفاجأة الأكبر كانت في رد فعل قادة الأحزاب الإسلامية، إذ قالوا: إن الشعب معنا وإن خطاب الرئيس كان له أثر كبير في إقناع القواعد الشعبية وتعاطفها معنا.

ثم كان يوم ٣٠/ ٦ يوم المفاجأة، حيث استطاعت المعارضة أن تحرك من الشعب ما يفوق من خرج في ثورة يناير في معظم محافظات ومدن ومراكز مصر، حيث تم ما يشبه العصيان المدني والإضراب العام (نحن لم نعتمد على الإعلام في رصد حجم الحشود، وإنما اعتمدنا على شهادات شهود عيان من جميع المحافظات، وعلى سبيل المثال: هناك محافظة لم تخرج فيها مسيرة واحدة في الخامس والعشرين من يناير، ومع هذا امتلأت فيها سبعة ميادين في مراكز مختلفة في ٣٠ / ٦)

ومع كل هذا كان تقييم الإخوان العجيب للحشود أن جميع من خرج في ميادين مصر من المعارضة لا يعادل ربع أو نصف من خرج في رابعة العدوية، وأن معظمهم مستأجرون وأطفال شوارع، (هذه المغالطة التي لن ينساها الشعب تذكر بالنظام السابق).

فلما رأى حزب النور هذا تواصل أمينه العام في مساء ذلك اليوم مع مكتب الإرشاد ومؤسسة الرئاسة ليسألهم: هل يمكن أن نفعل شيئًا؟! وهل عندكم جديد؟ وكان جواب مؤسسة الرئاسة أن الأمر تحت السيطرة، وأنه سيصدر بيان صحفي من الرئاسة لا ليطرح حلولًا، وإنما ليصف الموقف على الأرض من وجهة نظر الرئاسة فقط ليطمئن الشعب (الموالين) أن الأمر تحت السيطرة!!

وتم التواصل مع بعض الأحزاب الموالية للرئيس، فقال أحدهم: لقد أرسلنا بعض شبابنا إلى التحرير فوجدنا أن غالبيتهم أطفال شوارع ومأجورون، وبمجرد انتهاء اليوم الذي أخذوا عليه الأجرة سوف ينصرفون الساعة العاشرة أو

العاشرة والنصف، (وهذا يدلك على حالة الغيبوبة التي كان يعيشها هؤلاء).

ثم كانت المفاجأة الأخرى في اليوم التالي؛ وهي انضمام الجيش للمعارضة، حيث أصدر بيانه الثاني الذي أعلن فيه انضمامه للشعب الذي خرج إلى الشوارع، وأن المهلة الأولى قد انتهت بدون جديد، وأنه أمهل الجميع ٤٨ ساعة وسوف يتدخل بعدها إن لم يحدث حل للأزمة، ويفرض خارطة طريق يلتزم الجميع بها ويشرف الجيش عليها.

ثم تلا تلك المفاجأة مفاجأة ثانية وهي بيان الشرطة الذي أعلنت فيه تضامنها مع مطالب الشعب، فصار الشعب والجيش والشرطة في مقابل الإسلاميين (جزائر جديدة) وفي نفس الوقت الإسلاميون مصممون علي المعادلة الصفرية وعدم إيجاد حلول، وأصبح الأمر متجهًا للصدامات العنيفة، فلبس بعض معتصمي رابعة أكفانهم، واشتد الحديث عن الشهادة والدفاع عن الإسلام، وفي المقابل زاد نشاط البلطجية ضراوة، من التهديد والإيذاء للملتحين والمنتقبات

في الشوارع ووسائل المواصلات، وكاد الأمر فعلًا أن يفلت من أيدينا ببدايات انفعال لبعض إخواننا في أماكن متفرقة بسبب تحرش البلطجية بالملتحين والمنتقبات؛ مما ينذر بالدخول في مجازر وحرب أهلية وشيكة خاصة وأنه لا يوجد حي أو شارع إلا وفيه ملتحين ومنتقبات؛ مما يجعل من الصعب السيطرة عليهم في هذه الأجواء الملتهبة، من شحن منصة رابعة والإعلام الموالي لها من جهة، ومن الجهة الأخرى تحرش البلطجية واستفزازات الفريق الآخر والإعلام الداعم له وتصريحات بعض أفراد هذا الخندق بتصريحات ضد جميع الإسلاميين مما يعطي إعلام رابعة الذريعة للتأكيد على أنها حرب ضد الإسلام، كل هذا يدفع في اتجاه حرب أهلية وشيكة.

وقد كان في التصريحات المنسوبة للتيار الإسلامي ما ينذر بالعنف من خلال رموز الجماعة الإسلامية وغيرها، وصدر بعد مهلة الجيش الأخيرة في تصريحات بعض رموز الإخوان المسلمين أنفسهم ما يؤكد علي هذا، فهذا عصام العريان يقول: «الجماعة والتيار الإسلامي بدون (المخابرات

والجيش والشرطة والقضاء) لهم النصر بإذن الله»، وحث المتظاهرين علي الصبر وقال: «إن الموت في سبيل الله أسمى أمانينا».

ملحوظة: يظهر واضحًا جليًا من هذا التصريح أن الإخوان يعلمون جيدًا أن المخابرات والجيش والشرطة مع هذه الجموع الشعبية، وأن التيار الإسلامي صار معزولًا عن الشعب ولا ظهير له من مؤسسات الدولة، وأن الرئيس فقد مؤسسات الدولة كلها وعلى رأسها الجيش والشرطة، وهذا أخطر بكثير من وضع الإسلاميين في الجزائر في التسعينات، حيث نجحوا بثمانين بالمئة وحدث الصراع بينهم وبين مؤسسات الدولة قبل أن يفقدوا من شعبيتهم أحدًا، وبعد أسابيع قليلة من بداية هذا الصراع ومن خلال خطة مدروسة لاستدراج بعض الإسلاميين في الدم ذهبت شعبيتهم وصاروا إرهابيين متطرفين، وحيث تصدر المشهد الحركات المتشددة منهم واستمر الأمر حتى الآن، أكثر من عشرين سنة والدماء تسيل في الجزائر، وتأخرت الدعوة عشرات السنين،

فكيف إذا كان الأمر هنا هو حراك شعبي عارم بسبب أخطاء فادحة تحرك بسببها الشعب ثم انضم إليه الجيش؟! وهذا وضع خطير جدًا بلا شك.

ومما يؤكد خطورة الأمر وأننا مقبلون على حرب أهلية حقيقية؛ ما قاله جهاد الحداد -المتحدث الرسمي باسم الحرية والعدالة- موضحًا أن الإخوان لديهم خطة معدة سلفًا للمواجهة مع الجيش إذا استدعى الأمر حيث قال: «إن تهديد الجيش بالتدخل أدى لتغير قواعد اللعبة» وقال: «إننا نغير تكتيكنا وقمنا بإعداد سيناريو منذ فترة لمواجهة مثل هذا الموقف» وقال أيضًا: «إذا تحرك العسكر على الأرض فإن لدينا الخطة لمواجهة ذلك».

أقول: وكان من الخطة بلا شك: استدراج بقية الإسلاميين وعلي رأسهم السلفيين؛ لكثرتهم وتهور البعض من الشباب حديثي الالتزام من المتمين للمنهج السلفي العام، وكذلك جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية؛ لتاريخهم وكذلك القطبيين وغيرهم، استدراج الجميع في مواجهات دموية مع

الشعب والجيش والشرطة من خلال إحداث حشود مقابل حشود يحدث بينهم احتكاكات، ومع التصعيد والتصعيد المضاد بين التيار الإسلامي من جهة والحشود الشعبية من جهة أخرى -والتي يندس فيها البلطجية المدعومة من المتلوثين بالفساد من النظام القديم ومن الدولة العميقة- فضلًا عن أن هذه الحشود الشعبية سيزيد من إصرارها وجود الدماء وانضمام الجيش والشرطة إليها، وبالتالي سيصبح التيار الإسلامي معزولًا ومحاصرًا مع الوقت، وإذا سالت الدماء فإنه لن يضبط أبناء التيار الإسلامي أنفسهم خاصة مع الشحن العاطفي المتواصل؛ مما سيدفع الكثير إلى التساهل بالدماء أكثر وأكثر، وسيقتل بلا شك أبرياء من الطرف الآخر الذين خرجوا لا يعترضون علي الإسلام، وإنما يطالبون بإصلاح أحوالهم المعيشية، فإذا سال دم هؤلاء فإن الكراهية الشعبية ستزداد للإسلاميين وسينفض الناس من حولهم، وحينها ستعلن الحرب علي الإرهاب ويصيب الإسلاميين ما أصابهم في الجزائر في التسعينات، أو يضحي الإسلاميون

بدعوتهم واستقرار بلادهم ويستعينوا بالخارج ويحولوها إلى حرب أهلية حقيقية تؤدي في النهاية إلى سقوط الدولة على رؤوس الجميع وتخضع لإرادة أعدائها، وتتم مخططات تقسيمها ليتحقق حلم أمريكا وإسرائيل والشرق الأوسط الجديد، والذي لا يسمح فيه لدولة قوية متماسكة إلا إسرائيل.

وكانت إرهاصات الحرب الأهلية قد بدأت من ١ / ٦ حيث كان التحرش من البلطجية -بل وبعض عامة الشعب- بكل صاحب سمت إسلامي، فحلقوا للبعض لحاهم والبعض ضرب وأهين، بل وقتل البعض، وأصبح الشارع المصري كأنه مليء بالبنزين أي شرارة من أي مكان يمكنها أن تحوله إلى نار مشتعلة تحرق الأخضر واليابس.

ومن هنا كانت أهمية مبادرة النور لإنقاذ ما يمكن إنقاذه:

حيث تسارع العد التنازلي للمهلة المعروف نهايتها والتي أصبح واضحًا أنها ستمر دون توافق، وإذا حدث هذا ستتوجه الأمور لأسوأ الاحتمالات من الفوضى والدخول في حرب أهلية، فكان لابد من محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ من بقاء

الدستور وحقن الدماء والحفاظ علي الأرواح ومنع دخول البلاد في الفوضى التي تهدد استقرار البلاد، فكان لابد من الإسراع بمبادرة وبيان جريء يناسب الظروف الراهنة لا ننظر فيه إلا إلى المصلحة العليا للبلاد، وكذلك الحفاظ على جملة أمور:

١-الإبقاء على الدستور بالمكاسب التي قد يصعب تحقيقها مرة أخرى.

٢- إعلان البراءة من المسئولية عن الدم وإزهاق الأرواح بغير وجه حق والتي قد تؤدي إلى جزائر أو سوريا جديدة، خاصة أن الجيش والشرطة تضامنا مع الشعب، فإما أن يضحي الإسلاميون بدعوتهم واستقرار بلادهم فيستخدموا السلاح ضد شعبهم وجيشهم، وفي هذه الحالة قد يستنصر بعضهم بكل من يمد يد العون لهم وإن كان أعدى أعدائهم، وفي هذه الحالة التي يتقاتل فيها أبناء الوطن وجهًا لوجه سيكون الفائز هم أعداء الوطن الذين سيدقون طبول الحرب من كل

جانــب ليُهلــك كلا الفريقين بعضهم بعضًــا، وتدخل البلاد في دوامــة الفوضى التي لا خــلاص منها، أو يتمكــن الجيش من سحق الإسلاميين الذين أعطوه المبرر لهذا بأن رفعوا السلاح في وجهــه، وكِلا الأمريــن مصيبة على البلاد والعبــاد، وإما أن يتمكن الإسلاميون من ضبط أنفسهم والاستمرار في فاعليات ســلمية وهذا يكاد يكون مســتحيلًا لكثرة الأفــكار والفصائل المنتميــة للتيــار الإســلامي والذيــن ســينجرفون في التكفيــر والعنــف لا محالة مما ســيكون في النهاية مســوغًا للتنكيل بهم واستئصالهم.

فكان البيان الذي يحتوي على:

أ - نصيحة الرئيس بالدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة.

ب- حكومة تكنوقراط للمِّ الشمل قدر الطاقة، وللإشراف على الانتخابات البرلمانية في أسرع وقت.

جـ - لجنــة لتعديل الدســتور مــع التأكيد علــى أن اللجنة ستحافظ على مواد الهوية.

هـذا البيان الـذي لم نراعي فيه إلا مصلحة البلاد الشرعية، ومنع إراقة الدماء التي كان معدًا لها من متهوري الفريقين رأيناه بمثابة طوق نجاة للكل ولاستقرار الدولة، فلو تم الحوار على أساسه لأمكن التوافق على خارطة طريق تكون أقل خسائر مما حدث بسبب الإصرار على المعادلة الصفرية من قبل الإخوان.

ورفض الإخوان المبادرة واستمر الوضع المتأزم بل ازداد تأزمًا حتى وضع الدكتور محمد مرسي في الإقامة الجبرية وتمت دعوة القوى السياسية لحوار وطني للتوافق على خارطة طريق للخروج من الأزمة.

السمة الخامسة: الحفاظ على الثوابت مع المرونة المبنية على قواعد السياسة الشرعية في التعامل مع الواقع:

خلاصة هذه السمة العمل مع العقلاء والوطنيين على تعظيم المصالح قدر الطاقة وتقليل المفاسد وفي نفس الوقت الحفاظ على الثوابت ويدل على هذا أمران:

الأمر الأول: موقف حزب النور في ٣/ ٧ .

الأمر الثاني: الموقف من الدستور .

أولا: موقف حزب النور في ٣/٧:

فبعد انتهاء مهلة الثمان والأربعين ساعة التي حددها الجيش بدون تقدم في الأوضاع على الأرض دعا الجيش القوى المؤثرة في المشهد وهي حزبا الحرية والعدالة والنور والأزهر والكنيسة والمعارضة متمثلة في جبهتي الإنقاذ وتمرد.

لماذا استجاب حزب النور لدعوة الجيش للحوار الوطني يوم ٣/ ٧؟

أولًا: لأن الدعوة كانت لحوار وطني دعي إليه الحرية والعدالة والنور والأزهر والكنيسة والمعارضة.

ثانيًا: ذهب الأمين العام لحزب النور محملًا بتصور خلاصته: أن يتفق المجتمعون على مخرج من الأزمة أيًا كان طالما أن الحرية والعدالة مشارك، ثم يتوجه وفد بهذه المقترحات إلى الدكتور مرسي ليعلنها بنفسه، فيحافظ على ما تبقى من ماء الوجه للإسلاميين ويطمئن شبابهم العاطفي المشحون من خطاب المنصات فلا يتهور، ويحافظ على

الاستقرار قدر الإمكان.

ثالثًا: حين وصل الأمين العام إلى مكان الاجتماع وجد أن الحرية والعدالة لم يحضر، وأن الأمر قد انتهى فعليًا، ووضع د.مرسي رهن الإقامة الجبرية.

وهكذا لم يكن أمام حزب النور إلا أحد خيارين:

الخيار الأول: أن ينسحب بمفاسد خطيرة محققة .

الخيار الثاني: أن يستمر؛ لاحتمال تقليل هذه المفاسد، واحتمال تعظيم بعض المصالح.

فمن مفاسد الانسحاب من المشهد:

أولًا: تمكن متطرفو العلمانية من ركوب الموجة، وإضعاف المكون المتعقل في المشهد السياسي، والسيطرة عليه بالتعاون مع المقتنعين بالخيار الدموي في التعامل مع جميع الإسلاميين، وستدفع كثير من القوى العالمية في هذا الاتجاه بكل قوة لإدخال الدولة في فوضى الاحتراب الداخلي.

ثانيًا: سيسهل على أصحاب هذه النظرية الدموية وضع الإسلاميين جميعًا في سلة العنف والمواجهة مع الشعب؛

بالتلفيق تارة، وباستدعاء ماضي بعض الجماعات المشاركة في رابعة تارة، وبالاستدلال بالتصريحات المنسوبة إلى قادة الإخوان ومن معهم تارة، وباستغلال صور العنف والتفجير التي يتبناها أصحاب الفكر التكفيري العنيف والتي ستزداد حدتها بسبب تهور الشباب الذي ستصل إليه القناعة بأنها فعلاً حرب على الإسلام، وكل هذا سيترتب عليه مخاطر لا حصر لها على:

١- الدولة. ٢- الدستور.

٣- الشعب. ٤-الدعوة.

٥- التيار الإسلامي. ٦- المشروع الإسلامي.

٧- العالم العربي واستقراره خاصة في هذه المرحلة الحرجة والتي من عجائبها أن تهدد داعش -التي جاءت فيما بعد مع ضعفها وانحرافها- استقرار ليس دولة واحدة بل عدة دول.

المصالح المترتبة على بقاء حزب النور في المشهد:

أولاً: تقليل ما تقدم من مفاسد خاصة المتعلقة باستقرار

الدولة والإبقاء على الهوية في الدستور بالضغط في اتجاه منع إلغاء الدستور وبقاء الأمر على التعديل.

ثانيًا: التعاون مع المؤسسات المتعقلة كالأزهر والمتعقلين من الوطنيين؛ للحفاظ على الدولة من الدخول في حرب أهلية باسم الإسلام.

ثالثًا: المنع من أن تنسب الاستهانة بالدماء والتكفير لكل الإسلاميين بما يؤدي إلى زيادة الكراهية بين الإسلاميين ومجتمعهم الذي هو رأس مالهم؛ لأن الإصلاح الحقيقي إنما يكون من خلال التواصل مع المجتمع لا العزلة والعداء له.

رابعًا: بقاء فصيل إسلامي في المشهد يرسل رسائل هامة:

- أولها: للمتربصين بمصر وباستقرارها، والذين كانوا يريدون أن يتم انقسام مصر باسم الإسلام (إسلاميين وشعب)؛ مما يسهل دخولها في حرب أهلية لا تنتهي إلا بسقوطها وانهيارها، واستسلامها لمخططات أعدائها، رسالة إلى هؤلاء أن مخططاتهم فشلت، وأن الشعب المصري لن يدخل في سيناريو الانقسام باسم الإسلام -إن شاء الله- بدليل

ظهور الإسلاميين كجزء من المشهد.

- **ثاني هذه الرسائل للشعب المصري**؛ أن الفشل الإداري الذي حدث لا ينسب إلى الإسلام الصحيح، وإنما هو اجتهاد مخطئ من بعض من ينتسبون للإسلام، وأن الخطاب العنيف والتهديد والوعيد بهذه الصورة السيئة لا ينسب إلى الإسلام، وأن هذا السخط الشعبي الكبير ليس متوجهًا لكل الإسلاميين، وإنما لبعض من ينتسبون إليهم، هذا من مصلحة مستقبل الإسلاميين وقبول الشعب لهم واستجابته لرؤيتهم الإصلاحية وتجاوبه معها.

- **ثالث هذه الرسائل لشباب الصحوة المتعقلين منهم** أن طريق التعقل والانضباط بضوابط الشريعة هو السبيل لنصرة الشريعة والحفاظ عليها، وأن هناك طريق متاح للعمل الإصلاحي يمكنهم الانضمام إليه والاستمرار فيه حتى لا يصيبهم اليأس كما أصاب غيرهم فينجرفوا في التكفير والعنف.

من أجل هذا وغيره قرر حزب النور أن يستمر في المشهد

للتعاون مع المتعقلين من مكونات المشهد السياسي في العمل علـى إنقاذ ما يمكن إنقاذه مـن المصالح، ودفع ما يمكن دفعه من المفاسـد، فكان الاختيار أن يسـتمر في جلسة الحوار التي انتهت ببيان خارطة الطريق.

وبالفعـل كان لتواجد حزب النور أثـره الواضح بعد ذلك؛ فقـد كان هنـاك مـن أصـوات المعارضـة مـن يطالـب بإلغاء الدسـتور بالكليـة وعمل دسـتور جديد، وهذا مـن الخطورة بمـكان؛ حيث كانت سـتفقد فيه بلا شـك أمور هامـة متعلقة بالهوية، وسـيكون حجة للمتهورين من الإسلاميين يحتجون بها أن هذه فعلًا حرب على الإسـلام، إلا إن حزب النور أصر على عدم الإلغاء ودعم ذلك المتعقلون من مكونات المشهد، وبعـد حـوار طويل تم الاتفـاق علي تعطيل العمل بالدسـتور مؤقتًـا فقط وتكويـن لجنة من كل الأطيـاف لعمل التعديلات المطلوبـة، كمـا اشـترط المهنـدس جـلال مرة كذلـك عدم المساس بمواد الهوية، ووافق الجميع أيضًا على هذا.

إن مجـرد وجـود ممثل حزب النور في المشـهد أثناء إذاعة

البيان ومشاركته بكلمته التي ألقاها أعطت الرسائل الثلاث السابقة التي ذكرناها، فاعتدلت الصورة بعض الشيء وإن كان الأمر سيحتاج بعد ذلك إلى جهود هائلة لاستكمال المسيرة.

ثانيًا: موقف حزب النور في لجنة الخمسين:

وهو موقف يدل على المحافظة على الثوابت مع المرونة المعتمدة على قواعد السياسة الشرعية في التعامل مع الواقع؛ تلك المرونة التي ليس فيها تنازل عن الثوابت ولا إهدار لها.

وقد ظهر هذا واضحًا جليًا عند التعامل مع قضيتين من أهم قضايا الدستور.

أولًا: أما يتعلق بتفسير مبادئ الشريعة وما أثير حول المادة ٢١٩؛ حيث أخبرنا اللجنة أن نص المادة ٢١٩ ليس مقصودًا لذاته؛ وإنما المقصود المعنى، فقلنا للجميع:

١- لفظ (مبادىء مضافًا إلى الشريعة الإسلامية) لم يستخدم كمصطلح له معنى ثابت ومستقر قبل استعماله بهذه الصياغة في دستور (٧١)، ولذلك احتاج إلى تفسير.

٢- كل ما احتاج إلى تفسير قد يتغير تفسيره مع اختلاف

المفسر له، وقد ذكر أحد أساتذة القانون الدستوري والذي كان حاضرًا في إحدى جلسات النقاش أن ما احتاج إلى تفسير عرضة لتغير تفسيره (فكيف نترك هذا اللفظ الذي وضع وكأنه مفسر للشريعة عرضة لتفسيرات مختلفة؟!!).

ولذلك نحتاج إلى أن يُنص في الدستور على ما يمنع من التطور في التفسير الذي قد يفرغ الشريعة من محتواها تدريجيًا، وذكرنا لهم أن التفسيرات التي وردت في أحكام المحكمة الدستورية منها ما هو واضح وشامل، ومنها ما يوهم إغفال بعض أحكام الشريعة، فاتفق الجميع على البحث عن حل توافقي يضمن هذا المعنى المطلوب ولا ينتقص من الشريعة شيئًا.

وبعد استعراض جميع أحكام المحكمة الدستورية توافق الجميع على أن الإلزام في التفسير بمجموع أحكام المحكمة الدستورية في هذا الشأن يفي بالغرض تمامًا؛ حيث تلتزم الأحكام الدستورية التي توهم إغفال بعض أحكام الشريعة بغيرها من أحكام المحكمة التي تتسم بالشمول والوضوح في الإلزام بجميع أحكام الشريعة، بل تم الاتفاق على أن يخص

بالذكر في مرجعية التفسير عدة أحكام على رأسها أكثر هذه الأحكام شمولًا؛ وهى أحكام سنة ٤ قضائية والتي ورد فيها:

«... و هو بذلك يلزم المشرع بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية؛ للبحث عن بغيته فيها، مع إلزامه بعدم الالتجاء إلى غيرها، فإذا لم يجد في الشريعة الإسلامية حكمًا صريحًا؛ فإن وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من التوصل إلى الأحكام اللازمة والتي لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة».[من الحكم الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٨٥م]

«... على أن يكون الاجتهاد دومًا واقعًا في إطار الأصول الكلية للشريعة بما لا يجاوزها، ملتزمًا ضوابطها الثابتة، متحريًا مناهج الاستدلال على الأحكام العملية، والقواعد الضابطة لفروعها، كافلًا صون المقاصد العامة للشريعة بما تقوم عليه من حفاظ على الدين والنفس والعقل والعرض والمال» [من الحكم الصادر في ١٨ مايو ١٩٩٦]، وقد خصَّ بالذكر في المضابط أيضًا.

وورد أيضًا في حكم ٨٥:

« ... وهذا يعني عدم جواز إصدار أى تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، كما يعني ضرورة إعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١، وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية» [من الحكم الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٨٥م]

ومن المرونة أيضًا: اعتماد التدرج في تفعيل المادة الثانية كما ينص على ذلك حكم المحكمة الدستورية لسنة ٤ قضائية الصادر سنة ١٩٨٥:

« الانتقال من النظام القانوني القائم حاليًا في مصر والذي يرجع إلى أكثر من مائة سنة إلى النظام القانوني الإسلامي المتكامل يقتضي الأناة والتدقيق العلمي، ومن هنا فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة أو معروفة، وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من صلات وعلاقات ومعاملات، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودًا، ومن

ثَـمَّ فـإن تغيير النظام القانـوني جميعه ينبغي أن يتـاح لواضعيه والقائميـن عليـه الفـترة الزمنيـة المناسـبة حتـى تُجمـع هذه القوانيـن متكاملة في إطار القرآن والسـنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلماء».

ثانيًـا: قضية الموازنـة بين الحريات وبيـن مقومات الدولة والمجتمع ونظامه العام:

كان ضابـط الحريات في (دسـتور ٢٠١٢) متمثل في [مادة ٨١] التي نصها: (تمارس الحقوق والحريات بما لا يتعارض مع مقومات الدولة والمجتمع المنصوص عليها في الدسـتور) وبعد مناقشـات بناءة تم التوافق علـى الضابط المقابل لها في (دستور ٢٠١٤)، وهومركب من:

أ- المـادة (٢٢٧) التي تنص على أن: (الدسـتور بديباجته ونصوصه وحدة عضوية واحدة).

المادة (٢٢٧): (يشكل الدستور بديباجته وجميع نصوصه نسـيجًا مترابطًـا، وكلًا لا يتجـزأ، وتتكامل أحكامـه في وحدة عضوية متماسكة).

وبالتالـي لا يمكن أن يقرأ باب الحريـات بمعزل عن باب المقومات.

ب- وتـم التأكيـد علـى هـذا بالنـص في المادتيـن الرابعة والخامسـة على أن الحفـاظ على الحقـوق والحريات يكون على الوجه المبين في الدستور.

والوجه المبين في الدستور هو أن الدستور وحدة واحدة لا يؤخـذ منه جزء منفصل عن غيره، وأن بـاب المقومات حاكم علـى بقية الأبواب، وأنه لا تحتاج كل مادة إلى أن تقيد بالمادة الثانية؛ لأنها مقيدة بها بموجب الوحدة العضوية.

والوجـه المبيـن في الدسـتور أن الإسـلام ديـن الدولـة؛ مما يجعل الإسلام الركن الأعظم للنظام العام، وينص على أن مبادئ الشـريعة الإسـلامية هـي المصدر الرئيسـي للتشـريع، وهو بهذا يلزم المشـرع (نص على ذلك حكم المحكمة الدسـتورية لسـنة ٨٥) بالالتجـاء إلى أحكام الشـريعة الإسـلامية للبحث عن بغيته فيهـا، فـإذا لـم يجد حكمًا صريحًا فإن وسـائل اسـتنباط الأحكام الاجتهادية في الشريعة تمكنه من الوصول إلى الحكم اللازم.

فالمادة الثانية بالإضافة إلى مواد أخرى كثيرة كمادة الأزهر وغيرها تحدد بوضوح أركان النظام العام والنظام التشريعي اللذين لا ينبغي للحريات أن تتعدى إطارهما كما نصت على ذلك المادة (٢٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمشار إليه في ديباجة الدستور ونصها (٢- لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفًا منها -حصرًا- ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام) .

وبهذا يتبين أن الصراع الذي حدث لم يكن لتنحية الشريعة والهوية من الدستور، وإن كان البعض يريد ذلك فعلًا كالنمنم وأمثاله، لكنهم لا يعبرون إلا عن أنفسهم، وهذا أيضًا يظهر لك خطأ من استخدموا كلام النمنم حين قال: (احنا بنكذب ونقول: الشعب المصري متدين بفطرته، لا... الشعب المصري علماني بفطرته) فأخذوا هذا الكلام وعمموه على الجميع، ونسبوه إلى جميع من خرجوا ضد الإخوان؛ ليثبتوا

أن الصراع الحاصل ليس صراعًا سياسيًا، وإنما هو صراع على الإسلام والهوية، ليثيروا بذلك عاطفة الشباب المتحمس.

السمة السادسة: مزاحمة المبادئ السياسية الخاطئة بالمبادئ الصحيحة:

فمن سمات الأداء السياسي لحزب النور: مزاحمة المبادئ السياسية الخاطئة بالمبادئ الصحيحة، والعمل على الانتقال التدريجي للمبادئ الصحيحة من طور النظرية إلى طور التطبيق.

فهناك بون شاسع بين مبادئ السياسة الميكافيلية والمبادئ المستقاة من السياسة الشرعية.

فالصدق والوضوح مثلًا من المبادئ التي يتبناها حزب النور، والتي كانت من أسباب نجاح الحزب وقبوله في المجتمع، وهي تذكر بقول عمر بن الخطاب (لست بالخب «الماكر المخادع الكذاب» ولكن الخب لا يخدعني)، وهذا المبدأ غير مقبول تمامًا عند ميكافيللي ومن نسج على منواله.

السمة السابعة: تقديم الصالح العام على المصالح الحزبية الخاصة:

ويدل على هذا كل مواقف حزب النور التي تعرض فيها للنقد والتجريح من التيار الإسلامي، وهو في نفس الوقت يتعرض لما يتعرض له من التيارات المدنية، ومع هذا فهو ثابت على مواقفه مصمم على السير في العمل على استقرار الدولة والحيلولة بينها وبين الدخول في صراع باسم الإسلام

السمة الثامنة: أن حزب النور يعي جيدًا حجم المخاطر التي تحيط بالدولة المصرية، ويطلع بدوره المنوط به في العمل على حمايتها من تلك المخاطر:

إننا إذا دققنا النظر في الواقع العالمي والإقليمي والعربي والداخلي؛ لنقف على التحديات الكبرى التي تواجه أمتنا بصفة عامة ودولتنا بصفة خاصة لوجدنا أن من أكبر هذه التحديات تلك الصراعات التي ينالنا معظم أو -على الأقل- بعض سهامها، تلك الصراعات أهمها وأخطرها خمسة صراعات، وهي صراعات متكاملة يؤثر بعضها في بعض،

ويكمل بعضها بعضًا، وبينها عوامل مشتركة تنالها السهام المدمرة من كل نوع من أنواع الصراعات، ومن هذه العوامل المشتركة دولتنا المصرية.

الصراع الأول: صراع مصالح القوى الكبرى في العالم:

تحاول القوى المؤثرة في العالم توسيع دوائر بسط نفوذها على أكبر قدر من الدول الأضعف؛ لتستجيب لإملاءاتها وتسير في ركابها، وتكون مصدرًا للمواد الخام لصناعاتها، وسوقًا لمنتجاتها؛ لذلك لابد من إحكام السيطرة عليها، ومنعها من الأخذ بأسباب الحياة والقوة بكل سبل المنع، بالترغيب تارة وبالبطش أخرى، والتغريب والاستعمار والسيطرة الاقتصادية ومنع وصول التقدم التكنولوجي وإشاعة الفساد والفوضى، وصولًا إلى الفوضى الخلاقة التي تخلق الهدم والتفتيت والمزيد من التبعية، ويعد العالم العربي والإسلامي مسرحًا هامًا وخطيرًا لهذا النوع من الصراعات؛ وذلك لموقعه الجغرافي المتميز، ولغناه بالمواد الخام ومصادر الطاقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى كونه ينتمي إلى حضارة عريقة

لـو اهتدى أبناؤها إلـى إحيائها لأصبحوا قـوة فاعلة في العالم مؤثريـن لا متأثريـن، ولعل القـارئ قد عرف تلـك الحضارة المقصودة هنا إنها الحضارة العربية الإسـلامية التي لم تسـلم حتى من أبنائها الذيـن يجهلون حقيقتها فيفرطون في حقوقها، وهذا الجانب من الصراع له معالم وتاريخ لا يتسـع المقام هنا لطرحه.

لكن السؤال هنا: ما علاقة الدولة المصرية بهذا الصراع؟

من المعلوم أن مصر هي قلب العالم العربي والإسـلامي، وصمام الأمان له، والتاريخ والواقع خير شاهد على ذلك؛ فلا غرابة أن تكون هي المسـتهدف الأكـبر في هذا الصراع، والتي من أجل النيل منها والإحاطة بها يتم:

١ – دعم الصراع الليبي؛ ليطول أمده ويصدر الفكر العنيف إلى داخل مصر.

٢ – تأجيج الفتن في السودان وتقسيمه.

٣ – دعـم المناوئيـن للدولـة داخليًـا وخارجيًـا؛ لإحداث الفوضـى والدمـار أمـلًا في إيصـال الدولـة إلى الانهيـار، فإن

لـم تصل إليه ظلت على الأقل مشـغولة بنفسـها فلا تسـتطيع أن تمنـع الألاعيـب والمخططـات التي تحاك لـدول الجوار والعمق الاستراتيجي لها ليحاط بها من كل جانب؛ من شرقها في سيناء، ومجاورتها للكيان الصهيوني والبحر الأحمر وباب المنـدب، وغربها الليبـي المضطرب، وعمقها الاسـتراتيجي في الخليـج العربـي وجنوبهـا السـوداني والامتـداد الإفريقي، والأدهى والأمر شريان حياتها النيل.

ومـن أجـل هذا يتـم دعم تلـك الجماعات التي تسـتدرج الشـباب إلى مسـتنقع العنـف والانحـراف الفكـري ليكونوا معاول هدم لبلادهم؛ بالقتل والتدمير والتخريب والمحاولات المسـتميتة لإيقاف مسـيرة الدولة حتى تصل إلى الفشـل التام ثـم الانهيـار، وهـذا لـن يحـدث -إن شـاء الله- طالمـا وجد المخلصون من أبناء هذا الوطن وقاموا بدورهم في حمايته من آثار تلك الفتنة حتى يتعافى منها.

كما تقوم تلك القوى من خلال مخابراتها بدعم المنظمات التي ترعـى الإلحاد والطعن على الثوابت؛ لتقوم هي الأخرى

بدورها في خلخلة البنية التحتية الشبابية والتي إذا اختلت اختل توازن الدولة.

الصراع الثاني: الصراع الصهيوني الإسلامي:

وهو صراع يضرب بجذوره في التاريخ لأكثر من ألف وأربعمائة عام، فإذا كانت مصر هي القلب النابض للعالم العربي والإسلامي، فإنها ستكون المستهدف الأول في هذا الصراع، وستعمل القوى المستفيدة منه على شغل مصر بنفسها وإضعافها؛ حتى تظل تابعة تضطر اضطرارًا إلى الاستجابة لما يملى عليها؛ فلا تقوم بدورها تجاه القضايا المصيرية لأمتها العربية؛ بل تضطر إلى أن تدور في الفلك الذي يراد لها أن تدور فيه.

الصراع الثالث: الصراع الشيعي السني:

أخطر ما في هذا الصراع هو تلك العقيدة التي تحركه؛ فالشيعة يعتقدون أن المسلمين من غير الشيعة يجب قتلهم جميعًا؛ لأنهم مغتصبون وقتلة؛ مغتصبون لأنهم مقرون بالخلافة المغتصبة -في زعمهم- خلافة أبي بكر وعمر

وعثمان رضي الله عنهم ويزعمون أنهم اغتصبوها من علي رضي الله عنه.

أما اعتقاد الشيعة أن سائر المسلمين ممن ليس شيعيًا قتلة؛ فلأن عندهم أن دم الحسين وأهل بيته في رقاب كل من ليس شيعيًا فلابد من الثأر منهم جميعًا، وسيخرج المهدى المزعوم -حفيد الحسين- من سردابه الوهمي ليقتلهم ويسفك دماءهم ويسومهم سوء العذاب.

وأخطر ما في الأمر هو اعتقادهم أن مهديهم المخلص لن يخرج من سردابه إلا إذا هيأوا له شرط خروجه؛ وهو فتنة ضخمة تسيل فيها دماء العرب والسنة أنهارًا، حينها سيخرج المهدي ليقتل البقية الباقية منهم، ويعيد للشيعة عزتهم وكرامتهم.

وعلى هذه العقيدة الثأرية تنشأ الاجيال الشيعية، والخطير في هذه الآونة أن الحوزات الشيعية تبشر باقتراب زمن ظهور المهدي، وهذا يعني أن على الشيعة ارتكاب حماقة الفتنة الدموية التي هي شرط ظهور المهدي، وهذا يستلزم أن يكون لهم خلايا نامية في معظم البلاد العربية وخاصة مصر؛ لأن

مصـر هى صمام الأمان للعالم العربي والإسـلامي، فلابد من اختراقها بتلـك الخلايا حتى تقوم بدورها التبشيرى بالعقيدة الشـيعية من جهـة ومن جهة أخـرى إضعاف الدولة وشـغلها بنفسها وإحداث الفتنة عند اللزوم.

وهـذا يؤكد علـى أن مصر هـي المسـتهدف الأول في هذا الصراع، ولذلـك يجب على كل المخلصيـن لبلادهم العمل علـى الحيلولـة دون التغلغـل الشـيعي في أوسـاط شـبابنا، والتحذير من الوقوع في شباك المبشرين بالتشيع، وبيان حيلهم وألاعيبهم.

الصراع الرابع: صراع النقاء الفكري:

وهـذا الصراع يـدور في المقام الأول بين المنتسـبين للتيار الإسـلامي، إلا أنه له علاقة مباشرة بالدولة وببقية الصراعات الأخرى، وبالمتربصين بالدولة وبالأمة.

والذي يطالـع التاريخ يتبين له تلـك الحقيقة، وهي أن كل انحـراف عن ثوابت المنهج النقي للفكر الإسـلامي الصحيح يقود إلى فتن ومحن وصراعات مدمرة.

فالخوارج لم يكن لهم أن يصيروا خوارج إلا حين أسسوا تحركهم على أساس فكري منحرف عن الفكر النقي وأقنعوا أتباعهم به، وعلى أساسه كفروا المسلمين واستباحوا دماءهم وأموالهم، والشيعة كذلك وغيرهم من أصحاب الأفكار المنحرفة.

وفي واقعنا الحاضر هؤلاء الشباب الذين يفجرون ويقتلون ويخربون بلادهم ويشوهون صورة العمل الإسلامي، بل ويشوهون صورة أمتهم ودينهم ويصدون عنه إنما أصل ذلك خلل فكري تم اللعب عليه وتزيينه للشباب حتى صاروا معاول هدم لبلادهم بدلًا من أن يكونوا لبنات بناء، فالانحراف الفكري يؤدي بلا شك إلى انحراف سلوكي، وأخطر ما يكون على استقرار الدول: اهتزاز البنية التحتية الشبابية لها بالانحرافات الفكرية والسلوكية سواء كان بالتفريط والانحلال والإلحاد أو كان بالإفراط والغلو والتطرف، ومصر مستهدفة بهز بنيتها التحتية الشبابية للوصول بها إلى مرحلة الفوضى (الخلاقة) التي لا تبقي ولا تذر؛ لأنها الدولة

العربية الوحيدة المتماسكة التي تحول دون قيام المشروعين الشيعي والصهيوني، والمؤهلة في نفس الوقت لقيادة الأمة إلى توحيد الصف والجهود لمواجهة المخاطر الخارجية.

لكن ما علاقة أصحاب المناهج الإصلاحية بهذا الصراع؟!

العلاقة وثيقة؛ فكل منهج إصلاحي لا يتبنى رؤية واضحة لحماية الشباب من الانحراف الفكري والسلوكي، ومن التحول إلى العداء للدولة ومؤسساتها، وفي نفس الوقت رؤية لتوجيه الطاقات الشبابية في الاتجاه الصحيح -اتجاه البناء والإصلاح التدريجي لا الصدامي- كل منهج إصلاحي لا يمتلك الرؤية الواضحة في هذا هو منهج قاصر، وكل منهج لا يحمل وبجدية هذه الرؤية منهج أصحابه هم من أوائل المستهدفين في هذا الصراع، وهذا يفسر لك لماذا الدعوة السلفية وحزب النور مستهدفون من كلا الجانبين؛ الجانب الإلحادي الداعي إلى التفريط والانحلال، والجانب المغالي الداعي إلى العنف والتكفير.

فقد وقفت الدعوة السلفية على مدى تاريخها مواقف

واضحة في مواجهة الانحرافات الفكرية والسلوكية بما لا يدع مجالًا للشك في أن هذا الرؤية واضحة عند قادتها وأبنائها، ومن ذلك:

- الموقف من الشكريين والتكفيريين في السبعينيات؛ فقد قامت بإصدار مصنفات تؤصل للرد عليهم وتفنيد شبهاتهم، وتم عمل مناظرات معهم، وعمل دورات توعية للشباب؛ لتحصينهم ضد تلك الأفكار، والتحذير منها بين القواعد الشبابية، والإجابة على تساؤلات الشباب.

- وكذلك الموقف من الجماعة الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات؛ حيث أصدرت الدعوة السلفية عدة أبحاث ومصنفات؛ لبيان صور الخلل في المنهج العنيف الذي كانت تنتهجه الجماعة الإسلامية في ذلك الوقت في التعامل مع قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصدام مع المجتمع ومؤسسات الدولة، وعقدت لذلك دورات للشباب على نطاق واسع، ونشرت مواد مسجلة تؤصل للرد على الشبهات التي كانت تلقى على الشباب في ذلك الوقت، حتى قامت

الجماعة الإسلامية بعمل المراجعات التي رجعت في جملتها إلى ما كانت تؤصل له الدعوة السلفية من قبل.

ومن المواقف الهامة للدعوة السلفية في هذا الشأن موقفها من وصف الشيخ سيد قطب للمجتمع بالجاهلية، والذي تطور في كلام الشيخ محمد قطب إلى تقسيم المجتمع إلى ثلاثة أقسام: مسلمين بلا شبهة (وبتدقيق النظر في فكر القوم تجد أن المعنيين بهذا الوصف لا يخرجون عن إطار المنتمين إلى الجماعات الإسلامية) وكفار بلا شبهة (وبتدقيق النظر في فكر القوم تجد أن المعنيين عندهم بهذا الوصف هم المعارضون للجماعات الإسلامية خاصة من أجهزة الدولة)

وطبقة متميعة لا نشغل أنفسنا بالحكم عليها (وهم عامة الشعب)

ثم تطور الأمر عند الأستاذ عبدالمجيد الشاذلي في كتاب «حد الإسلام» إلى التوقف في الحكم بالإسلام لهذه الطبقة التي تمثل عامة الشعب حتى يأتوا بحد الإسلام المبتدع الذي لم يقل به أحد قبل عبدالمجيد الشاذلي، بل لو بحث عن

تحققه في كثير من أتباع الشاذلي أنفسهم لوجد أن الكثير منهم لم يأت به حتى يحكم بإسلامهم، فكيف بعامة المسلمين الذين لم يصلهم الخبر بعد أن تطور شرط ثبوت الإسلام على يد الشاذلي فلم يعد كما كان على عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين من بعدهم ومن تبعهم من علماء الأمة حتى جاء الشاذلي وطوره هذا التطوير الخطير الذي لا يعذر أحد بالجهل به عند الشاذلي وأتباعه؟!!

وقفت الدعوة موقفًا واضحًا من كلام الشاذلي وأتباعه وكتابات الشيخ محمد قطب والشيخ سيد قطب في هذا الصدد؛ فتم تناول الرد عليها وبيان خطورتها والخلل فيها في أبحاث تدرس للشباب والقواعد، ومصنفات تنشر لتحذير طلبة العلم والدعاة، ومحاضرات وخطب وندوات للعامة في ربوع مصر كلها وبالفعل صدق حدس علماء الدعوة السلفية في أن هذا الانحراف الفكري لابد أن يؤدي إلى انحراف سلوكي؛ فقد أصبحت هذه الكتابات التي تحتوي على تلك الانحرافات هي الملهم لكل جماعات التكفير والعنف في العالم بداية

من القطبيين وجماعة التوقف والتبين والتكفيريين، ومرورًا بتنظيم الجهاد في مصر، ثم تنظيم القاعدة، إلى داعش وتنظيم بيت المقدس غيرهم.

ومن المواقف الواضحة للدعوة السلفية وكذلك حزب النور فيما يتعلق بهذا الشأن: موقفهم من الصراع التالي.

الصراع الخامس: الصراع الخطير بين التنظيم الدولي للإخوان وبين أنظمة الدول العربية:

من المعلوم أن السبب الرئيسي في هذا الصراع هو تلك الرسالة السلبية التي وصلت إلى تلك الأنظمة بسبب إصرار الإخوان على المعادلة الصفرية في أدائهم السياسي (وكأنهم يقولون: نحن أحق بمائة بالمائة والباقي لجميع القوى السياسية يساوي صفر، وتمسكوا بهذا حال إدارتهم للدولة والعجيب أنهم استمروا على إصرارهم على المعادلة الصفرية في إدارتهم لأزمتهم مع الدولة بعد أن فقدوا إدارتهم للدولة)

وبغفلة وغيبوبة وغباء منقطع النظير دفع الإخوان دفعًا ليجدوا أنفسهم في صراع مع معظم أنظمة ومؤسسات الدول

العربيـة، وليـس صراعًـا عاديًـا وإنما هـو صراع بقاء تسببت فيه المعادلـة الصفرية، فأصبح المسـتهدف هو إسـقاط تلك المؤسسـات ولو بالـدم والعنـف، ولو ترتب على هـذا انهيار البلاد وذهاب ريحها بحجة أنهم قادرون على بنائها من جديد على أسس سليمة في زعمهم.

ومسـتندهم في هذا الصـراع هو أن تلك المؤسسـات هي التي أسقطت حكم الإخوان في مصر، فلابد من إسقاطها حتى يتمكن الإخوان من استرداد حكمهم.

وكأن الإخـوان لـم يسـقطوا دولتهم بأيديهـم حين أصروا علـى العنـاد وعـدم التجـاوب مـع الناصحيـن لهـم مـن كل اتجـاه، وأداروا الدولـة بنفس الطريقة الإقصائيـة التي تدار بها جماعتهم.

تلك الطريقـة التي لم تحد عن المعادلـة الصفرية (أنا مائة بالمائـة وباقي القوى السياسـية ومؤسسـات الدولـة وغيرهـم ليـس لهـم إلا الصفـر)، لم يحد الإخـوان عنها وهم في سـدة الحكـم مع التحذيرات والنصائح التي حاول الكثير إسـداءها

لهم؛ لإنقاذهم من أنفسهم وإنقاذ البلاد من مغبة فشلهم، ولكن كانت تلك النصائح بلا جدوى.

ومن تلك النصائح ما قام به حزب النور وكانت خلاصتها كالتالي:

١- أثناء فترة البرلمان وقبل الرئاسة كانت محاولة إثناء الإخوان عن المضي قدمًا في نظرية الاستحواذ والإقصاء وإقناعهم بتوسيع دائرة تحمل المسؤولية لكن بلا جدوى.

٢- محاولة إقناعهم بترشيح شخصية توافقية للرئاسة بدلًا من الشخصية التابعة لتنظيم الإخوان تبعية مباشرة؛ لأن هذا سيؤدي إلى تجبيه أطياف كثيرة من المجتمع وهذا ليس من مصلحة البلاد ولا العباد في هذا الظرف الراهن.

٣- الاشتراط عليهم في حملة الإعادة أن يوسعوا دائرة تحمل المسؤولية ودائرة الشورى.

وقد كانوا في نفس الوقت قد اتفقوا مع القوى السياسية على مثل هذا وكذلك مع الجيش ومؤسسات الدولة، لكن بمجرد نجاح الدكتور مرسي عادوا مرة أخرى إلى معادلتهم

الصفرية، ولم تمض ستة أشهر من حكم الدكتور مرسي حتى ظهرت النتيجة الحتمية لتلك المعادلة الصفرية، وهي عزل الشباب الإسلامي مجتمعيًا، وعزل حزب الرئيس والحرية والعدالة سياسيًا، وفتح جبهات صراع سياسي مع الجميع.

٤- تقدم الحزب بمبادرته المشهورة لإنقاذ الموقف ومحاولة زحزحة الإخوان عن معادلتهم الصفرية لكن بلا جدوى، فازداد الأمر تفاقمًا ووصل إلى حافة الهاوية بالحشود مقابل الحشود.

٥- توجه الحزب إلى مكتب الرئيس مرسي ليطلب اللقاء معه لتقديم النصيحة لكن لم يتم اللقاء فقدمنا النصيحة لمساعديه لكن بلا جدوى.

٦- توجه الحزب إلى الأحزاب التي تنتمي إلى التيار الإسلامي وعلى رأسهم الحرية والعدالة في لقاءين متتاليين؛ لمحاولة إثنائهم عن المضي قدمًا في هذه السياسة المدمرة، لكن بلا جدوى فطلبنا اللقاء مع مكتب الإرشاد فجاء مكتب الإرشاد.

٧- تقـدم الحـزب والدعوة السـلفية إلى مكتب الإرشـاد بالنصيحة التي خلاصتها محاولة إثنائهم عن المعادلة الصفرية التـي قادتهم إلـى حافة الهاوية، فكان الإصـرار العجيب منهم وصرحوا أنهم عازمون على الاسـتمرار ولو ضحوا بمائة ألف (شـهيد!!) فتفاقمت الأزمة أكثر وأكثر وبدأت الدماء تسيل في الشوارع حتى كان يوم ٢٩/ ٦.

٨- في مسـاء هذا اليوم اسـتدعى الدكتور مرسي الأحزاب الإسـلامية، وكانـت المفاجـأة أن الجيـش تقدم بمبـادرة للمّ الشـمل، وخلاصتها: توسـيع دائـرة تحمل المسـؤولية وإثناء الإخوان عن المعادلة الصفرية بالموافقة على حكومة ائتلافية فتـم، رفض هـذا من قبل حـزب الحرية والعدالـة والأحزاب التابعـة له وخـرج الناس في ٣٠/ ٦ بإعـداد أكثر من تلك التي خرجـت ضد مبـارك فتواصل حزب النور مـع مكتب الرئيس ومكتب الإرشـاد وقيادات حزب الحرية والعدالة والأحزاب التابعة له؛ لعلهم يكونوا قد اتضح لهم خطأ تقديرهم للموقف فيراجعوا أنفسهم في معادلتهم الصفرية، والمفاجأة أن الغيبوبة

ظلت مستمرة حتى كان يوم ١ / ٧ حيث أعلن الجيش انضمامه للحشود الشعبية، وأنه أمهل الجميع ٤٨ ساعة وإلا فسوف يتدخل ثم أعلنت الشرطة الانضمام هي الأخرى للحشود الشعبية وصار الإخوان والأحزاب التابعة لهم في عزلة تامة في مقابل جميع مؤسسات الدولة وتلك الحشود الشعبية.

٩- في يوم ٢ / ٧ تواصل حزب النور مع الأحزاب الإسلامية؛ لعلهم أن يكونوا قد أفاقوا من غيبوبتهم، وعلموا أن معادلتهم الصفرية قادتهم إلى هذه الورطة التي أوشكت على الدخول بالبلاد في احتراب أهلي باسم الإسلام، وعرض الحزب مبادرة لإنقاذ الموقف وهي أن يعلن الرئيس انتخابات رئاسية مبكرة حفاظًا على الدستور وعلى الدولة وعلى شباب التيار الإسلامي بدلًا من فقدان الجميع فكان الرد من الدكتور مرسي في خطابه الأخير «أنا جئت بالشرعية ودمي فداء لها»، وكأنها كانت دعوة للشباب أن يخرجوا ليريقوا دمائهم قبل دمه، وكانت نتيجة المعادلة الصفرية أن وضع الدكتور مرسي رهن الإقامة الجبرية، وانتهت دولة الإخوان جراء تلك

المعادلة المشؤومة.

لكن .. هل أفاق الإخوان ومن معهم وتبين لهم خطأ معادلتهم الصفرية بعد أن أسقطتهم ؟!

الجواب: لا، بل استمروا على نفس المعادلة في تعاملهم مع أزمتهم الرهيبة مع الدولة؛ فصمموا على نفس المعادلة الصفرية وهم الطرف الأضعف المحمل بالأخطاء في حق نفسه وحق المجتمع.

١٠ - تقدمت أطراف كثيرة لهم بالنصح لتغيير معادلتهم الصفرية حتى يجنبوا أنفسهم ويجنبوا البلاد مخاطر الصراع الذي لا نهاية له؛ لأن المعادلة الصفرية تؤدي إلى أن يتعامل الطرف الآخر بمعادلة صراع البقاء (إما أنا وإما أنت - إما قاتل وإما مقتول؛ لأن المعادلة الصفرية لا تترك فرصة للحلول الوسط) وكان ممن تقدم بالنصح حزب النور والدعوة السلفية، ولكن بلا جدوى فحدث ما حدث وإنا لله وإنا إليه راجعون.

إن مثل الإخوان وأجهزة الدولة في هذا الصراع كمثل عائلتين دخلتا في صراع (وهذا مثل تقريبي وإلا فلا يمكن

مقارنة أى جماعة بدولة كمصر مهما بلغت تلك الجماعة) وبينما العائلتان في ذلك الصراع والعراك استطاعت العائلة الأقوى أن تطرح كبار العائلة الأخرى أرضًا وتشد وثاقهم، فتدخل البعض وقالوا لهم: اتقوا الله، هل هذا يصح أن تفعلوا بهم هذا؟ فقالت العائلة المنتصرة: نحن نخاف إن رفعنا أيدينا عنهم أن يقتلونا، اذهبوا إليهم وابحثوا معهم عن حلول تؤمننا منهم، فيذهب الوسطاء إلى هؤلاء المقيدين المغلوبين ليحاولوا إيجاد حلول، فيقولون لهم: الحل الوحيد هو رقاب هؤلاء فيذهب الوسطاء يائسين وبين الحين والآخر تحدث تحركات من أتباع العائلة المغلوبة في محاولة للإيقاع بالآخرين، فتقابل بشدة لا تخلوا من الزيادة عن الحد من أتباع العائلة الأخرى، فيتوجه الوسطاء إلى العائلة الغالبة باللوم فيقولون: إننا نخاف أن يستفحل أمرهم فيقتلونا، اذهبوا وابحثوا معهم عن حلول واقعية، فيذهب الوسطاء فلا يجدون إلا نفس الجواب: (رقابهم أولًا قبل كل شيء) ومع الوقت تزداد الأولى ضعفًا والثانية تمكنًا وتصبح الحلول التي كان

يمكن أن تكون مقبولة لدى الطرف الثاني في وقت ما تصبح مرفوضة لتغير معادلة موازين القوى مع الوقت.

فلو تخيلنا أن الإخوان كانوا قبلوا بتغيير الحكومة عندما كان ذلك معروضًا ومقبولًا من الجميع، وكانت الدولة بأيديهم، لكان الأمر بلا شك أفضل للإخوان وللجميع وللبلاد؛ ولأن المشاكل كانت ستحل بدون الدخول بالبلاد في هذا الصراع المدمر، بل كان الجميع سيشارك في تحمل المسؤولية وكان الدكتور مرسي سيستمر ونحافظ على الدستور والدولة، وحفظ التيار الإسلامي من أن يوضع في مواجهة مع شعبه ودولته.

وعندما رفض الإخوان تغيير الحكومة، وبدأت موازين القوى تتغير في الاتجاه الآخر بخروج الناس في (٣٠/ ٦) وانضمام الجيش والشرطة في (١/ ٧) لو قبل الإخوان بانتخابات مبكرة لاستمر كل شيء (الدستور والدولة ولحفظ ماء وجه التيار الإسلامي بعد هذا الفشل الذريع) ماعدا الرئيس الذي كان يمكن تعويضه برئيس وزراء متوافق عليه

من الجميع حيث أن صلاحيات رئيس الوزراء في الدستور كانت تضاهي صلاحيات رئيس الجمهورية.

وعندما رفض الإخوان عزل الرئيس وتمت الدعوة إلى حوار وطني دُعي إليه الحرية والعدالة والنور والأزهر والكنيسة والمعارضة فلو حضر الدكتور الكتاتني لكان لخارطة الطريق مسار غير هذا بلا شك على الأقل مقابل قبول الإخوان سيكون لهم دور في المجتمع، ولحزبهم دور في المشهد السياسي، وكذلك لسائر الفصائل الإسلامية التي معهم، بالإضافة إلى تجنيب البلاد ذلك الصراع المهلك ومشاركة الجميع في بناء مستقبل بلادهم.

وعندما رفض الإخوان؛ غابوا عن خارطة الطريق وصاروا أعداءًا لها وبدأ الصراع بينهم وبينها، وتحول الأمر إلى صراع بقاء بينهم وبين تلك الخارطة، ليصير صراع بقاء بينهم وبين الدولة نفسها؛ لأن أجهزة الدولة كلها تماهت مع خارطة الطريق، وبدأت العروض تعرض على الإخوان كجماعة ومن معهم، لكنها أصبحت عروضًا تتعلق بهم هم كجماعة، فكلما

رفضوا عرضًا ازداد تغير موازين القوى في الاتجاه الآخر وكلما ضعف موقفهم وخسروا أوراقًا من أوراق مفاوضاتهم؛ لأنهم يرفضون الحلول الواقعية التي تتناسب مع موازين القوى التفاوضية حتى أصبحت الورقة الكبرى لديهم فقط هي ورقة مبكاة المظلومية التي لا يجنون بها شيئًا إلا التعاطف من البعض الذي لا يغير من موازين القوى شيئًا.

وفي النهاية لم يجن الإخوان من هذا الصراع المهلك إلا الانتقال من وهم الصمود وعودة الرئيس إلى مبكاة المظلومية، تلك المبكاة التي تخرج كل يوم شخصيات مشوهة نفسيًا تفرح بتعطيل مصالح الناس؛ فتكبر وتهلل عند تفجير برج كهرباء أو تعطيل طريق عام أو تعطيل محاضرة في كلية أو منع الطلبة من الامتحانات أو تعطيل المترو أو منع الأضحية أو إفلاس الدولة وإفشالها أو حتى تحرك الأسطول الأمريكي، هذه بلا شك شخصيات مشوهة نفسيًا وهي قنابل موقوتة تمثل موارد بشرية وبيئة خصبة لأفكار العنف والتكفير توشك أن تستخدم كمعاول لهدم بلادها بدلًا من أن تكون لبنات بناء، ومما يزيد

الأمر خطورة ما تقوم به وسائل الإعلام التابعة لنظرية المعادلة الصفرية من قنوات ومواقع على النت وغيرها، تلك الوسائل التي تجيد التلاعب بعاطفة الشباب؛ فتقود عاطفة الحب للدين وباحتراف إلى التهور والعنف بتهييج العاطفة حتى تطغى على العقل والفكر فلا يرى ولا يعقل قواعد الشرع.

لكن.. ما دخل أصحاب المناهج الإصلاحية في هذا الصراع؟!

إن أصحاب المناهج الإصلاحية دورهم هام وخطير في حماية الدولة والشباب من الانجراف في مستنقع الانحراف الفكري والسلوكي؛ فهم وحدهم الذين يمكنهم قرع آذان وعقول الشباب بالأدلة والقواعد الشرعية التي توجه العاطفة الدينية عندهم إلى البناء لا إلى الهدم، وذلك عن طريق التواصل المباشر مع الشباب؛ لأن الشباب الذي بلغت منه العاطفة حد الإغلاق بسبب النت ووسائل الإعلام التي تلعب على عاطفته فتصل بها إلى ذلك الحد لا يسمع للخطاب الإسلامي المعتدل في الإعلام، ولا يقرأ ما يتعلق بذلك في

الوسائل المقروءة، وإنما يؤثر فيه الخطاب المباشر من قرين له أو صديق أو زميل يفرض نفسه عليه ليحاول أن يصل إلى عقله وفكره بالأدلة والقواعد الشرعية.

ولذلك فإن دور الشباب صاحب الفكر المنضبط هام جدًا وخطير في الحفاظ على البنية التحتية الشبابية للبلاد، وبدونهم يمكن أن ينجرف الشباب في مستنقع التخريب والتفجير.

ثم إن أصحاب المناهج الإصلاحية عندهم حس الدولة وأهمية بقائها وتماسك بنيانها المتمثل في استقرار مؤسساتها، وعدم انقسام مجتمعها، ولذلك نكرر أن أصحاب المناهج الإصلاحية يعملون بكل جهدهم للحفاظ على بقاء مؤسسات الدولة واستقرارها حتى لو وقع عليهم بعض الظلم والجور منها وحتى لو كان من تلك المؤسسات من يقع في بعض المخالفات والأخطاء، فيقومون بدورهم المستطاع في إصلاح الخلل ومعارضته، لكن لا يعملون أبدًا على هدم تلك المؤسسات؛ بل يقومون بدورهم في حمايتها ممن يعمل على هدمها؛ فهم يفرقون بين المعارضة البناءة والعمل على

الإصلاح التدريجي للمؤسسات قدر الطاقة والاستطاعة وبين الهدم وزعزعة الاستقرار.

وحس الدولة والعمل على بقائها واستقرارها ليس بدعًا من الفكر والمنهج وإن احتمل في سبيل ذلك بعض الخلل والقصور، وإنما هذا الفكر والمنهج نابع من قواعد السياسة الشرعية، والذى يقرأ التاريخ السياسي الإسلامي يجد هذا المنهج في التعامل مع كيان الدولة والحفاظ عليها وإن احتمل في سبيل ذلك ما احتمل دفعًا لاضطراب البناء الداخلي للدولة وهذه بعض المواقف الدالة على ذلك:

١ – حين قدم النبي ﷺ المدينة وأراد أن يؤسس كيانًا للدولة ويرسي قواعدها عقد وثيقة المدينة تضمنت كيفية التعايش بين المسلمين واليهود، بل والوثنيين ممن لم يسلم بعد من المشركين في مدينة واحدة، بل واحتمل فيها من الأمور ما لم يحتمل فيما بعد.

٢ – حين دخل أناس الإسلام نفاقًا بعد انتصار المسلمين في بدر وتواجد في المدينة منافقون كثر يظهرون الإسلام

ويبطنون البغض والكيد له والمكر به وبأهله، وظهر هذا المكر والكيد في أُحد حين انسحب عبدالله بن أبي بن سلول بثلث الجيش؛ ليوقع اليأس والإحباط في قلوب المسلمين، والجرأة والإقدام في نفوس المشركين حين يروا هذا الانشقاق في جيش المسلمين، وكادت قبيلتان من المسلمين أن تروج عليهما شبهات المنافقين وتنسحبان معهم، وأخبر القرآن أنه يوجد في المسلمين من هم سماعون لشبهات المنافقين، وهذا يدل على خطر وجودهم في المدينة، ومع ذلك لم نجد في السيرة أن النبي ﷺ بعد الهزيمة في أحد وقتل من قتل من أصحابه لم نجده قام بحملة تطهير للمدينة وقبائلها من وجود المنافقين بينهم، واحتمل وجودهم في المدينة مع ما فيه من الضرر دفعًا لضرر أشد؛ وهو هز استقرار الدولة وتماسكها الداخلي إذا هو شن حملة على المنافقين للتخلص منهم، بل حين أراد عمر رضي الله عنه قتل رأس المنافقين ابن سلول رفض النبي ﷺ وقال: «**لا؛ حتى لا يقال أن محمدًا يقتل أصحابه**» كل هذا حفاظًا على كيان تلك الدولة واستقرارها.

٣- الخلاف الذي نشأ بين الصحابة رضي الله عنهم بعد جريمة مقتل عثمان أمير المؤمنين، هل يبدأ بالأخذ بدم عثمان والقصاص من قتلته أم يقدم لم الشمل واستقرار الدولة؟!! فكان الرأى الصواب رأى علي رضي الله عنه؛ وهو لمّ الشمل واستقرار الدولة مع احتمال وجود القتلة؛ حتى تستقر الدولة ثم يقتص من القتلة إن وجد إلى ذلك سبيل.

٤- تنازل الحسن بن علي رضي الله عنه وهو خامس الخلفاء الراشدين عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنه حقنًا لدماء المسلمين ولمًّا لشمل الدولة، وقد مدح النبي ﷺ هذا الموقف قبل ذلك بأكثر من ثلاثين سنة حين قال عن الحسن: «**إن ابني هذا سيد يصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين**» ولك أن تتخيل حجم الدماء التي سالت قبل هذا الصلح، ومع هذا لم يقل أحد القصاص أولًا، الدماء أولًا، ويمنع لمّ الشمل وإيقاف الفتنة بحجة القصاص والدماء، فمصلحة استقرار الدولة بتخليصها من اضطراباتها الداخلية مقدمة على ما دونها؛ لأن في عدم استقرار الدولة دماء أكثر وأكثر.

٥- تعامل علماء الأمة مع الخلفاء في الدولة الأموية رغم ما شاب نظام الحكم عندهم من خلل وقصور عن نظام الخلافة الراشدة إلا أنهم احتملوا هذا ولم يعملوا على هدمها، وإن قاموا بدورهم في النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن مع حفاظهم الواضح على استقرار الدولة والالتفاف حولها ورفضهم من يعمل على هدمها.

٦- احتمال علماء الأمة لولاية المتغلب مع أن تغلبه في الأغلب الأعم لا يكون إلا بعد فتن هائلة ودماء؛ لأن في عدم احتمال ولايته فتن أكثر ودماء أكثر مما يهدد كيان الدولة الإسلامية برمتها.

٧- تعامل علماء الأمة في مراحل ضعف الخلافة العباسية حين انقسمت إلى ممالك وكيانات شبه مستقلة، وأصبحت الخلافة صورية، ومع ذلك تعامل العلماء في كل كيان مع إدارته بالنصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الحفاظ على استقراره وعدم هدمه، وانتهجوا معه منهج

الإصلاح التدريجي كما فعل العز بن عبد السلام مع أواخر سلاطين الدولة الأيوبية حتى وصل إلى تنصيب قطز الذي قاد المسلمين في تلك المعركة الفاصلة مع التتار في عين جالوت فلو تعامل العز بن عبد السلام من البداية مع مؤسسات الدولة بالمفاصلة والعداء وعدم الدخول على السلاطين، هل كان يمكنه أن يكون سببًا في هذا الإصلاح العظيم؟!

وهذا يذكرنا بدور ذلك العالم العظيم رجاء بن حيوة الذى كان مسلكه الإصلاحي المتدرج بالنصيحة والحكمة والموعظة الحسنة سببًا في تولية عمر بن عبدالعزيز الذي أعاد سيرة الخلفاء الراشدين.

هذه المواقف وغيرها الكثير تدل دلالة واضحة أن استقرار مؤسسات الدولة والحفاظ عليها بل والدفاع عنها ضد من يريد هدمها أمر عظيم في غاية الأهمية، وإن كان هناك قصور وخلل فيعامل ذلك القصور والخلل بضوابط المنهج الإصلاحي المتدرج البناء لا الأسلوب المتهور الهدام.

الصراع السادس: الصراع بين سياسة الإصلاح وسياسة المصالح النخبوية داخل مكونات المشهد السياسي في الدولة المصرية:

ونعني بسياسة المصالح النخبوية تلك السياسة التي تراعي في المقام الأول المصالح الخاصة للنخبة والحاشية وأذيال الحاشية ومن يراد إسكاته وتجنب تشغيباته التي يمكن أن توقظ الشعب المخدر أو بعضه فيعطى شيئًا من تلك المصالح لإسكاته إن لم يمكن إسكاته بالطرق الأخرى.

في سبيل تلك المصالح الخاصة يضحى بالمصالح العامة فيضحى بمستقبل الأجيال؛ بأن تنهب الثروات وتباع وتعقد صفقات قروض يخدر بها الشعب فترة لستنزف بفوائدها دخله القومي بعد سنوات قليلة وتعقد اتفاقيات لا تصب إلا في مصلحة الطرف الآخر في الاتفاقية مقابل رشاوى بالمليارات تتقاضاها النخبة؛ بل قد يكون من هذه الاتفاقيات ما يمنع وجود صناعات معينة أو يؤثر على صناعات محلية بعينها حتى تبقى البلاد سوقًا مفتوحة لمنتجات الغير، ويظل الشعب

مستهلكًا غير منتج ليرضخ لمن بيده قوته ومقومات حياته؛ بل وتعقد صفقات الاستيراد على أساس أجود الصفات ويتم التسلم على أردئها والفارق يذهب إلى أصحاب المصالح والضحية الشعب الذي تباع ثرواته ومستقبل أجياله بأبخس الأثمان، وحتى هذا الثمن البخس لا يصل إلى الشعب منه إلا الفتات.

وفي الجهاز الإداري حدث ولا حرج عن المحسوبيات والفساد المالي والإداري الذي لا يستطيع أحد أن يواجهه؛ لأن معظم الإداريين في ذلك الجهاز لهم ظهور من النخبة والحاشية تحمي فسادهم بل تشاركهم في العائد منه، بل إن هؤلاء الإداريين لم يصلوا إلى مناصبهم هذه بالكفاءة ولا بالأحقية وإنما بالمحسوبية وقدرتهم وتفننهم في وسائل الفساد والإفساد، **وسياسة المصالح النخبوية تعتمد على عدة أمور:**

١ – شعب مغيب أو مغلوب على أمره.

٢ – جهاز إداري قائم على المحسوبيات غارق في الفساد لا مجال فيه للشرفاء.

٣- نخبة سلطوية متسلطة لا تشبع.

٤- أجهزة قمع تضرب ضربات استباقية لكل من تسول له نفسه أن يقوم بدور إصلاحي أو ما يؤدى في يوم من الأيام إلى الإصلاح.

٥- إعلام يصفق ويقلب الحقائق ويسحر الشعب ويغيبه.

٦- برلمانيون يعتقدون أنهم انتخبوا للتصفيق والتطبيل لا للتشريع ولا للرقابة، يكفي أحدهم وظيفتين لأبناء كبار مؤيديه وتسهيلات في بعض الصفقات التي يعوض بها ما أنفقه في الانتخابات.

أما سياسة الإصلاح فهي محاولة عكس كل ما سبق، والتخلص من آثاره ولو بالتدرج (هنا ننبه أنه توجد السياسة التفجيرية التي لا تقبل التدرج في الإصلاح فتحدث صدامات هائلة تؤدي إلى انفجارات وتصدعات قد تقود إلى تدمير البنية الأساسية للمجتمع فتؤدي إلى الإفساد من حيث تريد الإصلاح) أما السياسة الإصلاحية فهي التي تعتمد التدرج في إعادة إحياء الوعي الشعبي والإصلاح الإداري والمالي

وتقدم المصالح العامة على المصالح الخاصة، وتتسم بالوضوح والمكاشفة، وتراعي مصالح الأجيال القادمة.

والدولة المصرية وأي دولة خاصة بعد الثورات وتغير الأنظمة يقع فيها الصراع بين أصحاب السياسة الإصلاحية وأصحاب سياسة المصالح النخبوية؛ لأن سياسة الإصلاح ستضيء النور فيظهر السارق والمنتهب والغشاش، وستحدث وعيًا شعبيًا وممانعة مجتمعية للفساد بكل صوره، وهذا سيجعل مصالح هؤلاء ومحسوبياتهم في خطر، وهذا مالا يرضونه، وسيقاتلون في سبيل منعه بكل قوة فيعرقلون الإصلاح ويشوهون من يتبناه، ويحاولون إفشاله بكل الصور، وإن كان الثمن إفشال الدولة نفسها وبيعها لأعدائها.

وهذا يدعو جميع الإصلاحيين إلى التكاتف والتآزر، والبحث عن مساحات التوافق في الرؤى الإصلاحية التي يتبنونها للخروج بالبلاد من هذا المضيق، وتجنيبها الإنهيار والوقوع فريسة للمتربصين بها.

وحزب النور حزب إصلاحي يعتبر قواعده الشعبية ظهيرًا

لكل من يريد الإصـلاح، ويعتبر من يقدمهم من كوادر للعمل السياسي شريكًا بناءًا وفعالًا في المسيرة الإصلاحية للدولة.

ويـرى الحـزب أن عوامل القوة لمواجهة هـذه الصراعات الستة تتمثل في:

١ - تمسك الدولة بهويتها وانطلاقها من الأسس والمنطلقات الصحيحة لحضارتها التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

٢ - التـوازن في العلاقـات مـع مراكز القـوى العالمية على أسـاس المصالح المشـتركة والحفـاظ على المصلحـة العليا للبلاد.

٣ - مـد جسـور العلاقـات وتوطيدها مـع الـدول العربية -حكومات وشعوب- والعمل على زيادة العلاقات وتداخلها يومًا بعد يوم.

٤ - استعادة العلاقات، والدور الفعال في المحيط الأقليمي الإفريقي خاصة مع دول حوض النيل وما جاورها.

٥ - توسـيع دائـرة تحمـل المسـؤولية ولـم الشـمل ومنع الإقصاء؛ فلا يقصى أحد ممن يريد أن يبني ولا يهدم.

٦- إرسال رسائل طمأنة لكل أطياف المجتمع أنه لا إقصاء ولا استحواذ ولا اضطهاد لكل من تجنب العمل على تخريب البلاد.

٧- توحيد الجبهة الداخلية وعمل توعية شعبية عامة تبين المخاطر التي يتعرض لها كيان الدولة؛ ليتحمل الأفراد مسؤوليتهم تجاه دولتهم ليلتفوا حول كيان الدولة ومؤسساتها، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عملت الدولة بحق على تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته، وانتهجت سياسة الوضوح والمكاشفة، وحورب فيها الفساد بآليات يطمئن إليها وإلى فاعليتها عامة الشعب ويهابها كل من تسول له نفسه أن يكون من الفاسدين.

٧- العمل بكل السبل على تفعيل دور الكفاءات الشبابية، وحماية الشباب من الانحرافات الفكرية والسلوكية بكل صورها (التكفير والعنف والإلحاد والانحلال) ولا يمكن أن يتحقق هذا بالمواجهة الأمنية وحدها، بل لابد أن تتضافر الجهود السياسية والمجتمعية والدعوية، وفي سبيل هذا ينبغي

تفعيل دور الإعلام ومؤسسات الدولة المختلفة والأحزاب والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني؛ ليقوم كل بدوره في محاربة صور الانحراف المختلفة.

٨- العمل على إحداث طفرة اقتصادية يشعر بها المواطن العادي تعطي الأمل أن هناك حلول ولو بطيئة لكن ناجعة للحالة الاقتصادية المتدهورة.

وختامًا، أسأل الله أن يحمي بلادنا من كل مكروه وسوء، وأن يجنبها الفتن ما ظهر منها وما بطن.

والحمد لله رب العالمين.

* * * *